

المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

سؤال إلى وزير الاقتصاد؟

تقويم تأثير السياسات الضريبية على اقتصاديات
الدول النامية بالتطبيق على الشركات العاملة في
مجال الصناعات الهندسية وصناعة الغزل والنسيج
في كلا من مصر والهند (دراسة مقارنة)

إطار مقترح للإدارة البيئية بالتطبيق

على قطاع الأسمنت في مصر

التخطيط الضريبي

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميراثكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراثكس المدفوع (٥٤,٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالاتي:-

٥١٪ للجانب المصري ويمثله،

١ - شركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. ٢ - بنك الاستثمار القومي.

٤٩٪ للجانب الإيراني ويمثلها

الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية.

• الأنشطة الرئيسية لميراثكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من
نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزي مسرح وممشط، مفرد ومزوي، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرر
على كوتزوشل.

• قد جهزت ميراثكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.

• يقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.

• مصنع الغزل الرفيع:-

الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن

الإنتاج = ٢٦٠٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٢ إنجليزي الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٢١ إنجليزي

• مصنع الغزل السميك:-

الطاقة = ٢٢٠٠ روتر

الإنتاج = ٢٥٠٠ طن

الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٣ إنجليزي

• تبلغ صادرات ميراثكس حوالي (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق
أوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا
(اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيه)

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً

العدد ٤٢٥ - سبتمبر ٢٠٠٤ م

نائب رئيس التحرير
أ. د. / د. هادي أسعد

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أحمد عاطف عبد الرحمن

١. د / شوقي حسين عبدالله	١. د / أحمد سالم الزيات	١. د / السيد حمدي العماز
١. د / يسرى خضر إسماعيل	١. د / النسوقي حامد أبو زيد	١. د / عبدالله أمين جماعة
١. د / على أحمد شاكر	١. د / محيي الدين الأزهري	١. د / شوقي سيف الناصر
١. د / محمد عثمان إسماعيل	١. د / منصور حامد حسن	١. د / سعد السيد عبدالرازق
١. د / سعيد توفيق عباس	١. د / عصام الدين العناني	١. د / محمد محمود يوسف

2019

كلمة العدد

- ٢ سؤال إلى وزير الإعلام ١٩٩٩ رئيس التحرير
- ٤ تقويم تأثير السياسات الضريبية على الخصائص النوعية للثروة الصناعية في مجال الصناعات الهندسية وصناعة الأغذية والتسويق في كلاً من مصر والهند (دراسة مقارنة) دكتور / أسامة جبارة
- ١٧ إطار مقترح للإدارة البيئية بالتطبيق على قطاع الأسمنت في مصر دكتور / حسن سيد عويس أبو سريع
- ٣٢ التخطيط الضريبي دكتور / محمد عباس
- ٣٧ استخدام نظام الربط الشبكي كأداة لتوفير المعلومات المحاسبية عن المجتمع الضريبي بهدف زيادة كفاءة وفاعلية نظم الرقابة على ضرائب المبيعات الباحث / وليد أحمد محمد علي
- ٤١ تقييم مدى استخدام نظم المعلومات الاستراتيجية في اتخاذ القرارات الإدارية (تكملة) دكتور / أحمد محمود أحمد

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها من طريق الأساتذة كل في تخصصه

ثمن النسخة

الاشتراكات

جمهورية مصر العربية جنيهاً	سوريا
١ ليرة	٥٠ ل.س
٢٥٠٠ ليرة	لبنان
١٠٠٠٠ ليرة	الصراة
الكويت	الأردن
دول الخليج	السعودية
١٠ ريال	

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرية داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالا بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة



سؤال إلى وزير الإعلام ؟؟؟

كلمة العدد

بقلم

محاسب

أحمد عاتق عبد الرحمن

رئيس مجلس الإدارة

في منزلها من خلال قنواتنا المحلية ولا نقول الدش لأن هذا الدش لا يقدر عليه إلا طبقة ١٠ ٪ والتي احتلت مكانة نصف في المائة قبل الثورة .

- برامج ممسوخة بلا هدف معظمها استضافة ومجاملات بين العاملين في التلفزيون سواء في مسلسلات أو تمثيلات - وللأسف معظمها تافه إذا ما قورنت بالأمضى العريق .
- برامج رمضان هزيلة وقبيحة ولا تليق بشهر عظيم يجب أن تتكلم البشرا مع المناسبة وترعى أننا مجتمع شرقي مسلم تحكمه قواعد إن كانت نسيها القلة القليلة المصابة بعقدة الخواجة والتقليد الأعمى لكل ما هو غربي .

- مع ابتزال في العليم حتى أصبحت المذيعات في زى الراقصات وبخاصة البرامج الحوارية .

معنى وبعض الرقصات الهستيرية اللا أخلاقية والفديو كليب الذى أوجعنا ... وأوجع قلوبنا وأدخل الفساد كل منزل .

إعلام مدمر ... شباب أصبح يسهر حتى الصباح وينام النهار ، فلاح بعد أن كان يخرج منذ الفجر إلى أرضه وزراعته أصبح يسهر حتى الصباح وينام بالنهار ويدلأ من أن يعيش على رغيف العيش من إنتاج أرضه أصبح يفضل شراء الرغيف المدعم أوفر للجهد الذى تضاعف أمان التلفزيون . وخلاصة البرامج التى تذاع بلا انضباط أو رقابة حتى اخطط الحابل بالنابل وضاعت مصر بسبب إعلامها وضاع شعب مصر الفقير فى معظمه بين برامج تدخل كل منزل تحيل حياته وحياة أسرته إلى جحيم وتولد طاقة من الإحباط لدى شباب يعيش الحرمان بكل معانيه وفتيات قاصرات ترى الفجور

لماذا أصدرت الحكومة قانوناً أو قراراً بالتوقيف الشتوى والصيفى ٩٩ وما الهدف من وراء هذا القرار ٩٩ .

إننا نعلم أن الهدف كان تشجيعاً على التوفير فى الطاقة وكانت آنذاك مدة إرسال التلفزيون لها موعد له نهاية لا يتعدى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وكانت الأماكن العامة لها ساعات للعمل محدودة .

الحكومة آنذاك كانت تقود هذه الحملة بحكمها فى ذلك قواعده وظروفه ومناح اقتصادى يتطلب مزيداً من الضوابط ، ثم توالى الحكومات وفوجئنا بعالة من الانقلابات الحكومى سواء فى الأداء أو أسلوب التنفيذ على ضوء ما نراه من حولنا بل تعداه إلى أن أطال التلفزيون المصرى ساعات الإرسال تدريجياً حتى الصباح فى برامج هزيلة وأفلام ليس لها

- عدم التنسيق والتفرقة بين كل ما يذاع في المناسبات الدينية والوطنية ... جميع المناسبات لا يراعى فيها الحس الوطني والديني كسابق العهد في عصر السادات والمشهور بأمسياته الدينية وبرامجه الوطنية .
- الفيديو كليب الفاضح والمفضوح والأغاني الهابطة والتي تختفى وراء رقصات هستيرية ، والإعلانات عن حفلات وقيمة التذكرة التي تزيد عن ٣٠٠ جنيه للفرد في سهرة وللأسف يتساوى هذا المبلغ مع مرتب موظف يكافح هو وأسرته لكي يعيش ... أليس في هذا مدعاة للحقد والكراهية وخلق مجتمع ناظم على ما يحدث حوله .
- أين الأبعاد الدينية ، والسياسية ، والاقتصادية والثقافية ، والاجتماعية ؟ كل هذا غائب أو أصبح الشيباب في حالة من التوهان يعيش الضياع في حفلات ساهرة تليفزيونية ماجنة ، يجنى أبطالها الملايين في ساعات معدودة وهناك بيوت ينام أصحابها بلا عشاء أو لقمة

- عيش .
- فقد ذهب البعض منا إلى القنوات الفضائية الأجنبية بحثاً عن الحقيقة السياسية للأحداث العالمية والعربية المحيطة بنا .
- بحثاً عن الحقيقة الاقتصادية ومشاكلنا المحلية وإلى ندوات الآخرين حيث الانضباط في كل شيء ومذيعات عربيات محترمات بعيدات عن كل ابتزال وتسيب .
- أين الحقيقة التاريخية من خلال تمثيلات ، لاقت في الماضي قبولاً ونجاحاً امتد حتى الآن ، وسيستمر إلى ما شاء الله ، لأنها كانت عظيمة في الفكر والأداء والإخراج .
- لقد سحبت البساط من تحت أقدامنا التمثيلات العربية .
- أين الأغاني الوطنية لقد اختفت تماماً وسط مظاهرات الفيديو كليب فبدلاً من خلق جيل مرتبط بوطنه أصبح يعيش الضياع بكامل معانيه ومن مظاهر ذلك انتشار الانفلات الأخلاقي في الشارع المصري وانتشار الجريمة و من نوعية جديدة مثل الزواج المرهق فهو أحد مظاهر الانفلات الأخلاقي النابع من التلفزيون .

- يجب ضبط قنواتنا المحلية وهي كافية وليس لدينا من الوقت أن نتابع عشرات القنوات التي ابتدعناها لخلق وظائف جديدة وأعباء بلا مقابل ولابد من وضع ضوابط ومواعيد مناسبة لإنهاء الإرسال ومن يريد أن يمرر فليده القنوات الفضائية ، من أصحاب الدش ذوى الدخول المرتفعة ولنتترك عامة الشعب يعيشون في أمان بعيداً عن الاستفزاز والمشاهدة اللاأخلاقية .
- لا نريد حرية مخربة لكل شيء ومدمرة لكل شيء ، ومهما فعلت الحكومة من علاج أمام هذا الانفلات الحكومي والملايين التي أنفقت في أعمار صناعية ليس هذا أوانها وتشجيع الجريمة فيما يسمى التليفزيون ، فلا فائدة من وراء أى مجهود ، وستستمر الفوضى وسيزداد الفساد وسيزداد الإحباط ومنها ما سيؤدي إلى مزيد من الفوضى والإرهاب الاجتماعي وإثارة الحقد الطبقى في نفوس محرومة من كل شيء فلا داع لإثارة مشاعرهما ، وهي أمثلة من منازلها مستكنة وآمنة .

تقويم تأثير السياسات الضريبية على اقتصاديات الدول النامية بالتطبيق على الشركات العاملة في مجال الصناعات الهندسية وصناعة الغزل والنسيج في كلاً من مصر والهند (دراسة مقارنة)

دكتور/ أسامة جبارة - مدرس بجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا

مقدمة:

يؤثر العبء الضريبي تأثيراً بالغاً على درجة النمو في اقتصاديات الدول المختلفة فبارتفاع معدل الضريبة يؤدي وفق العديد من الدراسات وآراء الكتاب في مجال الضرائب إلى تقوية أداء هذه الاقتصاديات وإن عدالة أو انخفاض معدلات الضرائب أثبت أن لها مردوداً إيجابياً فعلياً على اقتصاديات هذه الدول . وهذا ما أكدته دراسات صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية المهمة بهذا الموضوع . ففي نفس الوقت الذي ترى بعض حكومات الدول النامية أن الضرائب تحتل دوراً أساسياً في موازنتها ومن ثم تعتمد إلى رفع معدلات الضرائب لها ، فإن هذه المعدلات العالية تؤدي إلى تقوية أداء الوحدات الاقتصادية العاملة في هذه الدول مما يتعكس في النهاية إلى انخفاض مواردها ومن ثم أرباحها وما يترتب عليه من انخفاض حصيلة الضرائب الناتجة عليها بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من كساد إقتصادي وبطالة في سوق العمل . ومع ذلك يهدف هذا البحث إلى بيان مدى تأثير معدلات الضرائب على اقتصاديات الدول النامية سلباً أو إيجاباً مع التطبيق على بعض الشركات العاملة في الصناعات الهندسية وصناعة الغزل والنسيج في كلاً من مصر والهند ، وقد أوضحت نتائج البحث الميداني الذي أجراه الباحث مدى الأضرار التي ألحقتها معدلات الضرائب العالية في شركات البحث في كلاً من مصر والهند خاصة فيما يتعلق بحصيلة الوعاء الضريبي من جهة وعلى قدرات هذه الشركات من جهة أخرى أو ما يترتب على ارتفاع معدلات الضرائب من عدم قدرة هذه الشركات على التوسع والنمو والمنافسة هذا بجانب تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والأخرى التي لم يتطرق اليها الباحث إلى دراستها .

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى ندرة الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال والتي وجهت إلى تقدير الآثار السلبية التي قد تحدثها معدلات الضرائب العالية على أداء ونواتج الوحدات الاقتصادية الواقعة تحت مظلتها بالإضافة إلى تأثير هذه المعدلات على الأداء الاقتصادي ككل للدول التي تمت فيها الدراسات .

كما يمكن اعتبار البحث مؤشرات ذات علامة لجميع القائمين على وضع السياسات الضريبية في الدول التي تكون شركاتها موضع البحث والدراسة بحيث يوجد في الاعتبار عند التفكير في وضع السياسات الضريبية أو إعادة النظر في المعدلات الحالية للضرائب المفروضة على الوحدات الاقتصادية .

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في الشكوى الدائمة من قبل رجال الأعمال والقائمين على شؤون الوحدات الاقتصادية من ارتفاع معدلات الضرائب في كلا من مصر والهند وما يترتب عليه من انخفاض العائد الصافي على استثماراتهم وما ينتج عنه من الحد من قدراتهم على التطور في أعمالهم من جهة ومحاولاتهم للتهرب الضريبي كلياً أو جزئياً وسوء علاقاتهم مع مصالح الضرائب من جهة أخرى بالإضافة إلى انخفاض قدراتهم التنافسية مع الشركات الأجنبية التي تعمل في أسواقهم الداخلية .

منهج البحث: ويقسم إلى:

- منهج أكاديمي نظري ويشمل :
- مفهوم الضريبة وأنواعها وشرائعها وفق مستويات الدخل أو الأرباح .
- الأرباح الخاضعة للضرائب وكيفية تحديدها .
- ما كتب عن هذا الموضوع والمراجع ذات الصلة .
- ما نشر من دراسات وأبحاث متعلقة بموضوع البحث .

منهج تطبيقي :

- ويعتمد على تجميع وتسجيل وتحليل البيانات الميدانية من الوحدات التي يشملها البحث .

سمات الضريبة على أرباح شركات الأموال:

تتسم الضريبة على أرباح شركات الأموال بمجموع من الإثراء الخصائص التي منها أنها ضريبة نوعية مباشرة لأنها تفرض على نوع من الدخل وهو الذي يتولد من نشاط يتضافر فيه رأس المال والعمل كما أنها ضريبة مباشرة حيث تتحمل عبئها شركات الأموال الملتزمة بسدادها دون غيرها ، بالإضافة إلى أن هذه الضريبة تأخذ بالمفهوم الواسع للربح لأنها تستند إلى نظرية الإثراء في تحديد مفهوم الأرباح الخاضعة لها ، ومنها تسرى على الأرباح الناتجة عن العمليات والأنشطة بكافة أنواعها سواء كانت هذه العمليات جارية أو ناتجة عن بيع أصول رأسمالية وكذلك الناتجة عن التعويضات نتيجة الهلاك أو الاستيلاء على أي أصل من أصول الشركة إضافة إلى الإيرادات

الفرعية أو المعارضة (١) .

كما تفرض الضريبة على صافي الربح ، إذ تسرى على الإيرادات الإجمالية بعد خصم جميع التكاليف ذات العلاقة التأثيرية بهذه الإيرادات إلى جانب بعض المبالغ الأخرى الناتجة عن التبرعات والمخصصات كما يحددها المشرع الضريبي في كل دولة .

بالإضافة إلى أن الضريبة ذات صفة إقليمية عامة وليست عالمية عامة فهي تسرى على صافي الأرباح الكلية لشركات الأموال المستقلة في دولة معينة أو إقليم معين بصرف النظر عن موطن أصحابها أو جنسياتهم يضاف إلى ذلك صفة سنوية الضريبة ، حيث تحدد الضريبة سنوياً على أساس صافي الربح الذي ينتج لشركات الأعمال خلال هذه المدة ولا تسرى على مدة سابقة أو تتعداها تقديراً إلى سنوات قادمة (٢) .

ويعد أساس الاستحقاق ، وهو المبدأ المعمول به في حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، حيث تحسب الضريبة على أساس الدخل المستحق وليس الدخل المحصل نقداً كما أن الضريبة نسبية أي ذات سعر نسبي مهما بلغت قيمة وعائها .

ومن خصائص الضريبة أيضاً فريضة جبرية حيث تفرض وتربط استناداً إلى سيادة الدولة ، وإنها نهائية حيث يدفعها الأفراد وشركات الأموال ولا يمكن استردادها مرة أخرى ، بالإضافة إلى أنها تطبق بقواعد مقررّة أي

تفرض وتطبق بقوانين وتشريعات عامة بالإضافة إلى أنها تغطي نفقات الدولة دائماً بدون مقابل وتحصل بواسطة الدولة عن طريق الوزارة والهيئة المختصةين (٣) .

كما تضاف صفة استقلالية الضريبة النوعية التي هي من صفات الضريبة ، إذ يتم تطبيق مبدأ التمييز بين الإيرادات المختلفة كل حسب مصدره ، ومعاملة كل نوع معاملة خاصة من حيث إخضاع كل نوع من أنواع الإيرادات لضريبة مستقلة في أحكامها ووعائها والأشخاص الخاضعين لها وسعرها وطريقة ربطها وتحصيلها ومن ثم لا يجوز الجمع بين إيرادات مختلفة في طبيعتها في وعاء ضريبي واحد ، وإن كان يجوز أن يخضع الممول الواحد لأكثر من ضريبة نوعية واحدة عند تعدد مصادر دخله ، وإن كان للممول الحق في إعفاء ضريبي واحد عند خضوعه لأكثر من ضريبة واحدة (٤) .

آثار الضريبة على نجاح أو فشل المشروعات ،

للضريبة آثار ملموسة على نجاح أو فشل مشروعات الأعمال ، فقد يكون لها مردود إيجابي عندما يكون معدل الضريبة منخفضاً أو حالة الإعفاءات الضريبية ، لما يمثله ذلك من خفض العبء الضريبي على الممولين في شركات الأعمال وزيادة هامش الربح المتبقى لها ومن ثم زيادة قدراتها التمويلية ، مما يساعد على التوسع والنمو كنتيجة لإمكانية توفير مدخلات الإنتاج الكافية والمناسبة ، سواء كان ذلك في صورة توفير مصدر التمويل المناسب

تصدر منتجاتها إلى أسواق جديدة مما ساهم في زيادة مواردها وأرباحها وشجعها على تنفيذ خطط طموحة للتطوير والتوسع.

ونفس النتيجة حدثت (٧) بالنسبة للشركات المنتجة للدواجن في فرنسا ، إذ كان لخفض الضرائب بل الإعفاء أحياناً منها على منتجات هذه الشركات أثره الكبير على زيادة قدراتها التنافسية في أسواق دول مجلس التعاون وأمكتها من زيادة حصتها السوقية في هذه الأسواق وتأكدت هذه النتائج لنسبة تصل إلى ٦٩ ٪ من الشركات التي شملها البحث والتي بلغ عددها ٢٩٠ شركة .

وفي دراسة لصندوق النقد الدولي (٨) شملت العديد من الدول النامية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ، وجد أن ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة على أرباح الشركات في هذه الدول كانت أحد العوامل الهامة والمؤثرة على تقصير مثل هذه الشركات في أعمالها وحدثت إلى درجة كبيرة من نجاحها وتوسعها ، وقد شملت الدراسة شركات صناعية وتجارية من مختلف الأحجام .

كما كان للمعدلات العالية للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية (٩) أثرها السيئ على كثير من المنشآت الصناعية والزراعية والتجارية في مصر ، خاصة تلك التي تعمل في المدن الجديدة ، إذ تبين أن ارتفاع معدل الضريبة كان أحد الأسباب الرئيسية لتعثر الكثير من هذه الشركات من مختلف الأحجام

أو قليل التكلفة أو باستخدام التكنولوجيا الملائمة في عمليات الإنتاج أو تمويل أنشطة البحوث والتطوير ، أو الاستعانة بالخبرات البشرية ذات التخصصات والمهارات العالية وغير ذلك مما يساهم في تحقيق مبادئ الكفاءة والفاعلية لأنشطة مشروع الأعمال (١٠) .

ففي دراسة عن التأثير الإيجابي للضريبة على معدل نمو ونجاح أكثر من ٢٠٠ شركة تنتمي إلى صناعات متعددة ما بين هندسية وكيمائية وغذائية وإلكترونية ، والتي شملت ٦٠٠٠ مدير مالي في هذه الشركات ، تبين أن انخفاض معدل الضريبة زاد من القدرات الإنتاجية والتسويقية لنسبة تصل إلى ٧٥ ٪ من هذه الشركات ، كما ساهم الإعفاء الضريبي في تمتع ٩٩ ٪ من الشركات المعفاة بوضع إنتاجي وتنافسي ممتاز وساعد هذه الشركات على تثبيت أعمالها في السوق وكان حافظاً على وضعها خططا معقولة للتوسع (١١) .

وفي دراسة أخرى تم تنفيذها على ١٦٠ شركة من الشركات المنتجة للأقمشة الصوفية والقطنية في بريطانيا وبلغ حجم عينة البحث ٤٨٠ مفردة ، تم تجميع معلومات منهم باستخدام أسلوب المقابلة الشخصية المتعمقة ، تبين أن إقبال الحكومة البريطانية على خفض معدلات الضرائب على أرباح هذه الشركات لمساعدتها على المنافسة أدى إلى زيادة قدرة أكثر من ٨٧ ٪ منها على المنافسة وأمكتها الحفاظ بأموالها الحالية بل استطاعت أن

كما أدى الإعفاء الجمركي الذي منحه الحكومة المصرية للشركات التي تعمل في المناطق الاستثمارية في خليج السويس أثره البالغ على إقبال كثير من المستثمرين على الاستثمار في مجالات مختلفة داخل هذه المنطقة والمناطق الأخرى التي يشملها هذا الإعفاء لفترة معينة.

مجتمع البحث:

يتكون من عينة من الشركات العاملة في كل من الصناعات الهندسية وصناعة الغزل والنسيج في كلا من مصر والهند ، والعدد المقرر هو :-
■ في مصر : ٢٢٥ شركة (١٢٥ في صناعة الغزل والنسيج و ١٠٠ في الصناعات الهندسية).

■ في الهند : ٢٢٥ شركة (١٢٥ في صناعة الغزل والنسيج و ١٠٠ في الصناعات الهندسية).

وتقسم هذه الشركات حسب الحجم إلى :

- شركات كبيرة الحجم ١٥٠ شركة (٧٥ غزل ، ٧٥ هندسة)
- شركات متوسطة الحجم ١٥٠ شركة (٧٥ غزل ، ٧٥ هندسة)
- شركات صغيرة الحجم ١٥٠ شركة (٧٥ غزل ، ٧٥ هندسة)

● وحدة المعاينة:

سيتم اختيار المدير العام في كل شركة من شركات البحث ليكون وحدة المعاينة الذي يمثل مصدر معلومات هذا البحث .

كما قد يكون لانخفاض معدلات الضرائب على نواتج الشركات أثره الجيد على أداء هذه الشركات ومن ثم نجاحها واستمرارها . فعدم وجود ضرائب تقريباً في دول مجلس التعاون شجع على قيام العديد من المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية وساعد على نجاحها وتوسعها (١٠) .

كما تبين من دراسة قام بها (١١) (Paul 2003) وشملت ٥٠٠ شركة من مختلف الأحجام وتعمل في ثلاث صناعات هي الهندسية والكيمياوية والإلكترونية ، والتي شملت ٥٠٠٠ فرد يمثلون عينة البحث أن انخفاض الضرائب كان السبب الرئيسي الذي أتاح لهذه الشركات موارد مالية مكنتها من تطوير أعمالها والتوسع في أنشطتها وتقوية مراكزها التنافسية سواء في السوق الأمريكية أو الأسواق العالمية .

وفي دراسة أخرى قام بها (١٢) (Tanjon 2001) وشملت ٤٠٠ شركة صغيرة تعمل في مجالات مختلفة واستهدفت بيان تأثير الدعم الحكومي على تطوير وازدهار أعمال الشركات والذي تمثل في إعفاءات ضريبية تصل إلى عشر سنوات بالإضافة إلى تخفيضات جمركية على وارداتها من مستلزمات الإنتاج مع خفض جمركي على صادراتها إلى الخارج ، تبين أن هذا الدعم كان مؤثراً إلى درجة كبيرة على مدى وسرعة نجاح هذه الشركات وتطور أعمالها وكان التأثير الأكبر في ذلك يرجع إلى عامل الإعفاء الضريبي .

وسائل جمع البيانات من مصطلحين (ثانوى/أولى)

■ مصادر ثانوية : كل ما نشر عن هاتين الصناعتين .

■ مصادر أولية : سيتم جمع البيانات باستخدام قائمة استقصاء ستعد لهذا الغرض و يستخدم البريد كوسيلة لجمع البيانات .

■ فروض البحث :

□ يقوم البحث على اختيار الفروض الآتية :

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين ارتفاع معدل الضريبة على دخول الشركات

وقدرتها على :

○ التوسع فى الإنتاج .

○ تطوير أعمالها .

○ تحسين جودة منتجاتها .

○ تطوير كفاءة العاملين فيها .

○ التصدى للمنافسة الخارجية .

□ يؤدى ارتفاع الضرائب على مستلزمات الإنتاج إلى :

١ - زيادة تكلفة وحدة المنتج .

٢ - انخفاض جودة المنتج .

٣ - ضعف المركز التنافسى للشركة .

٤ - انخفاض معدل العمالة فى الشركة .

٥ - انخفاض القوة الشرائية فى السوق .

□ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الضريبة وارتفاع معدل التهرب الضريبى من قبل شركات الأعمال .

تحليل بيانات البحث الميدانى :

فى هذا الجزء سوف يتم التعامل مع البيانات الميدانية التى تم جمعها من شركات الدراسة وسوف يكون ذلك على النحو التالى :

جدول (١)

مدى عدالة أو عدم عدالة الضريبة بين وجهة نظر شركات البحث

دول البحث	الشركات حسب الحجم	الشركات كبيرة الحجم		الشركات متوسطة الحجم		الشركات صغيرة الحجم		الأرباح	
		نوع الإجابة	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد
مصر		نعم	١٢٠	٨٠	١٤٠	٩٣	١٤٥	٩٧	٤٠٥
		لا	٣٠	٢٠	١٠	٧	٥	٣	٤٥
الهند		نعم	١١٠	٧٣	١٢٠	٨٠	١٤٧	٩٨	٣٧٧
		لا	٤٠	٢٧	٣٠	٢٠	٣	٢	٤٧

التحليل : بالنظر إلى البيانات الموضحة فى الجدول رقم واحد يتضح أن عدم عدالة الضريبة من وجهة نظر جميع الشركات عينة البحث فى كلا من مصر والهند تعد السمة السائدة ، أى إن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من وجهة نظر شركات البحث تعد غير عادلة لارتفاع معدلاتها ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للشركات صغيرة الحجم التى تعاني كثيراً من عدم عدالة وارتفاع معدلات الضريبة على أرباحها التجارية المحققة لها مما ينعكس سلباً على قيمة الفائض من الأرباح الذى يمثل المورد الرئيسى لتمويل عمليات هذه الشركات .

جدول (٢) أسباب عدم عدالة الضريبة بالنسبة لشركات البحث المصرية

Std	جملة		صغيرة الحجم		متوسطة الحجم		كبيرة الحجم		الشركات حسب الحجم
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٩٦,	٩٥	٤٣٠	٩٧	١٤٥	٩٧	١٤٥	٩٣	١٤٠	أسباب عدم عدالة الضريبة :
٨٧,	٨٧	٣٩٠	٩٣	١٤٠	٩٠	١٣٥	٨٠	١٢٠	١ - إن الضريبة المفروضة عالية
٩١,	٩٠	٤٠٤	٩٥	١٤٢	٩١	١٣٧	٨٣	١٢٥	٢ - يجب تخفيض الضريبة لعدم عدالتها
٩٦	٩٥	٤٢٨	٩٦	١٤٤	٩٥	١٤٣	٩٤	١٤١	٣ - إن ارتفاع الضريبة يقلل من حجم الأموال اللازمة لتحويل عمليات الشركة .
٩٥	٩٣	٤١٨	٩٤	١٤١	٩٢	١٣٨	٩٣	١٣٩	٤ - إن المعدل العالي للضريبة يقلل من حجم الأرباح الصافية لأصحاب المشروع .
٩١	٩٠	٤٠٧	٩١	١٣٧	٩٨	١٣٣	٩١	١٣٧	٥ - إن الضريبة العالية لا تشجع على التوسع في أعمال المشروع
٨٤	٨٣	٣٧٥	٧٩	١١٩	٨٥	١٢٧	٨٩	١٢٩	٦ - إن الضريبة العالية غير مناسبة مع ظروف الكساد الاقتصادي للعالمى
٨٩	٨٨	٣٩٧	٨٣	١٢٥	٨٨	١٣٢	٩٣	١٤٠	٧ - إن المعدل العالي للضريبة يقلل من فرص استخدام المهمات المالية والمنقصات اللازمة .
٨٨	٨٧	٣٩٠	٧٧	١١٥	٨٩	١٣٤	٩٤	١٤١	٨ - إن الضريبة العالية لا تمكن من توفير الأموال اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المنقصات
٩٦	٩٥	٤٣	٩٧	١٤٦	٩٧	١٤٥	٩٣	١٣٩	٩ - إن الضريبة العالية لا تشجع على توفير الأموال اللازمة للبحوث والتطوير
									١٠ - إن الضريبة العالية تقلل من فرص التحدى لمعالجة السلع الأجنبية في السوق .

جدول (٢) أسباب عدم عدالة الضريبة بالنسبة لشركات البحث الهندية

Std	جملة		صغيرة الحجم		متوسطة الحجم		كبيرة الحجم		الشركات حسب الحجم
	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٩٦	٩٥	٤٣٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	٦٨	١٣٠	أسباب عدم عدالة الضريبة :
٨٧	٨٧	٣٩٠	٩٣	١٤٠	٨٦	١٣٠	٨٠	١٢٠	١ - إن الضريبة المفروضة عالية
٨٤	٨٢	٣٧٠	٨٠	١٢٠	٨٦	١٣٠	٨٠	١٢٠	٢ - يجب تخفيض الضريبة لعدم عدالتها
٨٤	٨٢	٣٧٠	٨٧	١٣٠	٨٠	١٤٠	٨٠	١٢٠	٣ - إن ارتفاع الضريبة يقلل من حجم الأموال اللازمة لتحويل عمليات الشركة .
٧٩	٧٨	٣٥٠	٦٧	١٠٠	٩٣	١١٠	٩٣	١٤٠	٤ - إن المعدل العالي للضريبة يقلل من حجم الأرباح الصافية لأصحاب المشروع .
٩٥	٩٣	٤٢٠	١٠٠	١٥٠	٨٠	١٢٠	١٠٠	١٥٠	٥ - إن الضريبة العالية لا تشجع على التوسع في أعمال المشروع
٦٢	٥٥	٢٥٠	٤٠	٦٠	٦٠	٩٠	٦٧	١٠٠	٦ - إن الضريبة العالية غير مناسبة مع ظروف الكساد الاقتصادي للعالمى
٧٤	٧٣	٣٣٠	٧٣	١١٠	٦٧	١٠٠	٨٠	١٢٠	٧ - إن المعدل العالي للضريبة يقلل من فرص استخدام المهمات المالية والمنقصات اللازمة .
٦٨	٦٤	٢٩٠	٦٧	١٠٠	٥٣	٨٠	٧٣	١٨٠	٨ - إن الضريبة العالية لا تمكن من توفير الأموال اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المنقصات
٧٩	٧٨	٣٥٠	٨٠	١٢٠	٧٣	١١٠	٨٠	١٢٠	٩ - إن الضريبة العالية لا تشجع على توفير الأموال اللازمة للبحوث والتطوير
									١٠ - إن الضريبة العالية تقلل من فرص التحدى لمعالجة السلع الأجنبية في السوق .

جدول (٣) الآثار السلبية للضريبة العالية على نتائج أعمال المشروع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج

حجم الشركات				شركات كبيرة الحجم				شركات متوسطة الحجم				شركات صغيرة الحجم			
عدد	Std	%	Corr. Co	عدد	Std	%	Corr. Co	عدد	Std	%	Corr. Co	عدد	Std	%	Corr. Co
عدد ونسبة الموافقة المطلوبة على وجود آثار سلبية للضريبة العالية حسب حجم الشركات (نوع الأثر السبيء)															
١٣٢	٨٨	٧٩	٨٠	١٣٥	٩٠	٧٩	٨٠	١٣٦	٩١	٨٠	٨١	١٣٩	٨٦	٧٥	٧٧
١٣٩	٩٣	٨٣	٨٤	١٣٦	٩١	٨٠	٨١	١٣٧	٩١	٨٠	٨١	١٣٧	٨٥	٧٩	٨٠
١٣٣	٩١	٨٠	٨١	١٣٩	٩٣	٨١	٨٤	١٣٩	٩٣	٨١	٨٤	١٣٩	٩٣	٧٤	٧٩
١٣٥	٩٠	٧٩	٨٠	١٤٠	٩٣	٨١	٨٤	١٤٠	٩٣	٨١	٨٤	١٤٠	٩٣	٧٦	٧٨
١٤٠	٩٣	٨٤	٨٦	١٤١	٩٤	٨٠	٨٧	١٤٣	٩٥	٨٧	٨٧	١٤٣	٩٥	٨٧	٨٨
١ - تأخر إجراءات التخلص الجسري															
٢ - زيادة معدلات الإنفاق على الموارد المستوردة															
٣ - زيادة معدلات التلف للمواد المستوردة															
٤ - تعرض الموارد المستوردة للسرقة															
٥ - زيادة تكلفة المواد المستوردة															
٦ - تأخر إنتاج السلع التي تدخل في صنعها هذه المواد															
١٣٩	٩٣	٨٣	٨٤	١٣٧	٩١	٨٠	٨١	١٣٥	٩٠	٧٩	٨٠	١٣٥	٩٠	٧٩	٨٠
١٣٧	٩١	٨٠	٨١	١٣٦	٩١	٨٠	٨١	١٣٩	٩١	٨٠	٨١	١٣٩	٩١	٧٥	٧٧
١٣٨	٩٢	٨١	٨٢	١٣٠	٨٧	٧٦	٧٨	١٣٠	٨٧	٧٦	٧٨	١٣٠	٨٧	٧٦	٧٦
٧ - انخفاض حجم الطلب على منتجات المشروع															
٨ - ضعف المنافسة بالسوق															
أ - تأخر طرح المنتج في السوق بسبب تأخر الإنتاج															
ب - تأخر جودة السلع منها															

جدول (٣) الآثار السلبية للضريبة العالية على نتائج أعمال المشروع الخاص باستيراد مستلزمات الإنتاج

حجم الشركات				شركات كبيرة الحجم				شركات متوسطة الحجم				شركات صغيرة الحجم			
عدد	Std	%	Corr. Co	عدد	Std	%	Corr. Co	عدد	Std	%	Corr. Co	عدد	Std	%	Corr. Co
عدد ونسبة الموافقة المطلوبة على وجود آثار سلبية للضريبة العالية حسب حجم الشركات (نوع الأثر السبيء)															
١٠٠	٦٧	٦٠,٣	٦٠	١٠٠	٦٧	٦٠,٣	٦٠	١٠٠	٦٧	٦٠,٣	٦٠	١٠٠	٦٧	٦٠,٣	٦٠
٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠
٨٠	٥٤,٦	٣٠	٥٤	٨٠	٥٤,٦	٣٠	٥٤	٨٠	٥٤,٦	٣٠	٥٤	٨٠	٥٤,٦	٣٠	٥٤
١١٠	٧٣,٧	٦٠,٣	٧٣	١١٠	٧٣,٧	٦٠,٣	٧٣	١١٠	٧٣,٧	٦٠,٣	٧٣	١١٠	٧٣,٧	٦٠,٣	٧٣
٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠
٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠
١ - تأخر إجراءات التخلص الجسري															
٢ - زيادة معدلات الإنفاق على الموارد المستوردة															
٣ - زيادة معدلات التلف للمواد المستوردة															
٤ - تعرض الموارد المستوردة للسرقة															
٥ - زيادة تكلفة المواد المستوردة															
٦ - تأخر إنتاج السلع التي تدخل في صنعها هذه المواد															
٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠	٩٠	٦٠,٣	٥٠	٦٠
١٣٠	٨٧,١	٨٠	٨٥	١٣٠	٨٧,١	٨٠	٨٥	١٣٠	٨٧,١	٨٠	٨٥	١٣٠	٨٧,١	٨٠	٨٥
١٧٠	٨٠	٧٠	٨٠	١٧٠	٨٠	٧٠	٨٠	١٧٠	٨٠	٧٠	٨٠	١٧٠	٨٠	٧٠	٨٠
٧ - انخفاض حجم الطلب على منتجات المشروع															
٨ - ضعف المنافسة بالسوق															
أ - تأخر طرح المنتج في السوق بسبب تأخر الإنتاج															
ب - تأخر جودة السلع منها															

جدول (٤) الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع المعدل الضريبي في مصر

الشركات صغيرة الحجم				الشركات متوسطة الحجم				الشركات كبيرة الحجم				حجم الشركات	
Corr. Co	Std	%	عدد	Corr. Co	Std	%	عدد	Corr. Co	Std	%	عدد	عدد واسطة المواقين على وجود آثار للضريبة المتأجلة صاحب حجم شركات البحث / الآثار السلبية	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١ - زيادة معدلات التهرب الضريبي	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	٢ - كثرة المشاكل مع مصلحة الضرائب	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	٣ - تأخر الممولين إلى الطرق غير المشروعة	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	٤ - التهرب التكتي من دفع للضريبة	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	٥ - التهرب الجزئي من دفع الضريبة	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	٦ - التجرد إلى رشوة ...	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	أ - التهرب جزئياً من دفع الضريبة	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	ب - تأخر دفع الضريبة	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	ج - الحصول على إعفاء ضريبة غير مستحقة	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	د - نقص حصيلة الضرائب الموجهة إلى ميزانية الدولة	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	هـ - نقص حصيلة الضريبة قد يؤدي إلى :	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	و - وقف تنفيذ بعض المشروعات العامة	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	ز - صعوبة التوقيع في المشروعات العامة	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	ح - نقص الموارد اللازمة لتحويل النشاط الحكومي	
١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	١	١	١٠٠	١٥٠	وجود حالة من المهاد بين الممولين ومصلحة الضرائب	

جدول (٤) الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع المعدل الضريبي في الهند

الشركات صغيرة الحجم				الشركات متوسطة الحجم				الشركات كبيرة الحجم				حجم الشركات	
Corr.	Std	%	عدد	Corr.	Std	%	عدد	Corr.	Std	%	عدد	عدد واسعة النطاقين على وجه تكتل للضريبة الثابتة حسب حجم شركات البحث / 1971 التكاليف	
٨٠	٧٩	٩١	١٣٦	٨١	٨٠	٩١	١٣٦	٨٣	٨٠	٩٢	١٣٨	١ - زيادة معدلات التهرب الضريبي	
٨٣	٨٠	٩٢	١٣٨	٨٩	٨٧	٩٥	١٤٣	٨٧	٨٥	٩٤	١٤١	٢ - كثرة المشكلات مع مصلحة الضرائب	
٩٤	٩٢	٩٧	١٤٦	٨٩	٨٧	٩٥	١٤٣	٩٤	٩٢	٩٧	١٤٦	٣ - تأخير المموين في سداد الضريبة	
٩٤	٩٢	٩٧	١٤٥	٨٠	٧٩	٨٥	١٢٧	٨٤	٨١	٩٣	١٤٠	٤ - لجوء المموين إلى الطرق غير المشروعة	
٩٤	٩٢	٩٧	١٤٦	٨٧	٨٥	٩٤	١٤١	٨٧	٨٥	٩٤	١٤١	أ - التهرب الكلي من دفع الضريبة	
												ب - التهرب الجزئي من دفع الضريبة	
												٥ - اللجوء إلى رشوة لـ ...	
٨٠	٧٩	٩٠	١٣٥	٧٨	٧٦	٨٧	١٣٦	٨٠	٧٩	٨٥	١٢٧	أ - التهرب جزئياً من دفع الضريبة	
٨١	٨٠	٩١	١٣٧	٨٠	٧٩	٩١	١٣٦	٨٩	٨٧	٩٥	١٤٣	ب - تأخر دفع الضريبة	
٨٦	٨٤	٩٣	١٤٠	٧٨	٧٦	٨٧	١٣٠	٨١	٧٩	٨٩	١٣٣	ج - الحصول على إعفاء ضريبة غير مستحقة	
٨٧	٨٥	٩٤	١٣٦	٧٧	٧٥	٨٦	١٢٩	٨٤	٨٢	٩١	١٣٣	٦ - نقص حصيلة الضرائب الموجهة إلى ميزانية الدولة	
												٧ - نقص حصيلة الضريبة قد يؤدي إلى :	
٦٥	٦٣	٦٩	١٠٤	٧٨	٧٦	٨٧	١٢٧	٧٦	٧٤	٨١	١٢٢	- وكف تغليب بعض المشروعات العامة	
٦٢	٦٠	٦٢	٩٤	٧٦	٧٤	٨١	١٢١	٧٨	٧٦	٨٧	١٢٠	- صعوبة التوقيع في المشروعات الخاصة	
٦٦	٦٤	٧١	١٠٦	٧٨	٧٧	٨٧	١٢٢	٧٦	٧٥	٨٣	١٢٥	- نقص السيولة اللازمة لتمويل النشاط الحكومي	
٨٩	٨٧	٩٥	١٤٣	٨٩	٨٧	٩٥	١٤٣	٩٣	٩١	٩٦	١٤٤	٨ - وجود حالة من العداء بين المموين ومصلحة الضرائب	

بالنظر إلى البيانات الموضحة في الجدولين (١، ٢) يتضح عدم عدالة معدلات الضرائب من وجهة نظر المستقطبين في شركات البحث سواء في مصر أو الهند أي إن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تعد غير عادلة وإن معدلاتها مرتفعة مقارنة بالمعدلات المناظرة في دول أخرى نامية - هذا بالنسبة لجميع فئات شركات البحث سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة الحجم بل يزداد الأمر سوءاً بالنسبة للشركات الصغيرة الحجم التي تعاني بصورة أكبر من ارتفاع الضرائب المفروضة على أرباحها التجارية والصناعية مما ينعكس سلباً على قيمة صافي الأرباح الفائض بعد خصم هذه الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض الموارد المتوافرة لها والتي هي في أمس الحاجة إليها لتمويل عملياتها خاصة أن قدراتها على تدبير احتياجاتها المالية عن طريق القروض قدرات محدودة بالإضافة إلى صعوبة تدبير احتياجاتها المالية من أية مصادر مالية أخرى لضعف الإمكانات وانخفاض الثقة فيها .

بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات الضريبة السائدة هنا لا يتناسب مع الظروف الاقتصادية للدولتين ولا يمكن لشركات البحث في هاتين الدولتين توظيف المهارات البشرية اللازمة للارتقاء بنوعية وحجم أداء هذه المشروعات كما لا يمكنها من استخدام التكنولوجيا

المتقدمة التي تساهم في تسهيل مهمة الإنتاج وتوفير التكاليف ، بالإضافة إلى عدم قدرتها على القيام بأعمال البحوث والتطوير اللازمة لتحسين إنتاجها وجعلها في موقف تنافسي قوي مع الشركات المثيلة في الدول الأخرى .

وهذا يؤثر في الفرض الأول من فروض البحث الذي يرى أن عدم عدالة الضريبة وارتفاع معدلاتها يعطل من قدرات شركات الأعمال فيما يتعلق بالقدرة على التوسع والتطور وتحسين جودة منتجاتها وتوفير المهارات الإدارية والفنية اللازمة لتحقيق الكفاءة والفعالية في أداء هذه المشروعات كما يضمها في موقف أضعف عند التصدي لمنافسة الشركات الأجنبية الوافدة إلى أسواق هاتين الدولتين .

كما يؤيد ما جاء بالفرض الثاني الذي يربط بين ارتفاع معدلات الضريبة على مستلزمات الإنتاج وزيادة تكلفة وحدة المنتج وانخفاض جودتها لعدم قدرتها على البحث والتطوير واستخدام الآلية المناسبة أو المواد ذات الجودة العالية في الإنتاج بالإضافة إلى تصور مدد ونوع المهارات البشرية اللازمة لهذا التطوير وما ينعكس على ذلك من زيادة العمالة غير المنتجة داخل مشروعات البحث وانخفاض القدرات الشرائية لهذه الشركات بسبب قصور الموارد المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها .

كما كان لمعدلات الضريبة أثره السيئ على نتائج أعمال مشروعات البحث فيما يتعلق باستيراد مستلزمات إنتاجها من الخارج إذ أوضحت نتائج الجدول رقم (٣) أن هذه المعدلات العالية كانت وراء :-

- تأخير إجراءات التخليص الجمركي بسبب الضرائب المرتفعة على الواردات من مستلزمات الإنتاج وما يترتب عليه من زيادة تكلفة هذه الواردات .

- زيادة معدلات التلف والفساد والسرقة لهذه الموارد المستوردة مقارنة بالمعدلات العادية في حالة انخفاض معدلات الضرائب .

- تأخر الإنتاج لعدم قدرة المشروعات على توفير مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب سواء كان هذا التأخير كلياً أو جزئياً مما يمرض هذه الشركات إلى فقد جزء من أسواقها التي تطرح فيها منتجاتها .

- انخفاض حجم الطلب المحتمل على منتجاتها نتيجة لعدم قدرة هذه الشركات كلياً أو جزئياً على الوفاء بطلبات العملاء وفي المواعيد المتفق عليها معهم ، ونتيجة لتأخير طرح منتجات هذه الشركات في أسواقها مما يضعف من قدراتها التنافسية ويعطى فرصاً أكبر لمنافسيها لاحتلال درجتها وجذب عملائها .

- التأثير السلبي على جودة مستلزمات الإنتاج

بسبب طول فترة بقائها وحجزها حتى يتم التخليص الجمركي عليها ويزداد الأمر سوءاً في حالة الصناعات الغذائية والكيميائية . والنتائج السالبة متماثلة في شركات البحث في كلا من مصر والهند .

- وتبرز النتائج المبينة في الجدول رقم (٤) الآثار السيئة الأخرى التي نتجت عن ارتفاع المعدلات الضريبية في كلا من مصر والهند وكما يلي :-

- زيادة معدلات التهرب الضريبي سواء كان هذا التهرب كلياً أو جزئياً .

- تأخر الممولين في سداد المستحق عليهم من هذه الضرائب .

- لجوء عدد كبير من الممولين إلى الطرق غير المشروعة للتهرب من الضرائب أو تقليل القيمة المستحقة لمصلحة الضرائب سواء كان ذلك كلياً أو جزئياً .

- نقص حصيلة الضرائب بما يترتب عليه :-

- توقف أو تأخير بعض المشروعات العامة التي تعتمد على الضرائب بشكل رئيسي في التمويل .

- صعوبة تنفيذ خطط التوسع المأمولة في المشروعات العامة .

- نقص موارد الحكومة لتمويل كثير من أنشطتها المطلوبة خاصة مشروعات البنية الأساسية .

لعل أخطر نتيجة سيئة ظهرت في هذا البحث تتمثل في نشوء حالة من العداء بين الممولين ومصصلحة الضرائب .

— وهذا يؤدي ما جاء في الفرض الثالث والآخر من فروض البحث .

النتائج والتوصيات :-

من استعراض تحصيل بيانات البحث الميداني ظهرت النتائج الآتية :-

- إن معدلات الضرائب في شركات البحث في كلا من مصر والهند مرتفعة مستوى في ذلك جميع الشركات بمختلف الأحجام .
- إن ارتفاع معدلات الضرائب ينتج عنه عدة آثار سلبية أعاققت أعمال هذه الشركات والتي من أبرزها :

■ عدم قدرة هذه الشركات على التوسع والنمو وتطوير أعمالها واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في أعمالها بالإضافة إلى عدم قدرتها على استخدام المهارات الإدارية والفنية عالية المستوى بما يمكن سلباً على كفاءة وفعالية الأداء بها .

■ عدم قدرة هذه الشركات على تطوير منتجاتها ومن ثم عدم قدرتها على منافسة الشركات الأجنبية في السوق مما يمكن سلباً على حصتها السوقية داخلياً وخارجياً وعلى قدرتها التنافسية

في السوق .

■ ميل الممولين إلى التهرب الضريبي سواء كان ذلك كلياً أو جزئياً مما يؤدي إلى تخصيص حصيلة الضرائب الناتجة عن أرباح هذه الشركات وبالتالي يقلل من الموارد المتاحة للدولة على اعتبار أن الضرائب تمثل أحد البنود الهامة من البنود الإيرادية في ميزانية الدولة .

■ اتجاه بعض الممولين إلى اتباع الأساليب غير المشروعة لتخصيص ما يستحق عليهم من الضرائب سواء عن طريق عمل حسابات وهمية تقلل في قيمتها عن الحسابات الحقيقية لهذه الشركات أو اللجوء إلى أسلوب الرشوة لخفض ما يستحق عليهم من ضرائب أو خفض قيمة الوعاء الضريبي .

■ ظهور حالة من العداء بين المنظمات المسؤولة عن الضرائب في هاتين الدولتين والممولين ومن ثم تعدد المشاكل بينهم .

■ تعدد صور الضرائب ومعدلاتها مما يحقق حالة من اللبس وعدم الفهم لذلك يوصى الباحث بما يلي :-

○ العمل على خفض معدلات الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية للوحدات الاقتصادية لضمان مورد مالي

• مراجع البحث :

- (١) د. محمد عباس بدوى ، د. فؤاد السيد المليجى ، المحاسبة الضريبية فى القياس الضريبى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ١٩٩٦ ص ٥ - ٦ .
- (٢) د. محمد سمير الصبان و د. فاروق عبدالملى محمد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ١٩٩٨ ، ص ٤٩ - ٥٠ .
- (٣) د. رؤوف عبد المنعم محمد و د. محمود على سليمان غربية ، المحاسبة الضريبية ، قسم التعليم المفتوح ، جامعة القاهرة ، مصر ١٩٩٩ ، ص ٣ - ٤ .
- (٤) المحاسبة الضريبية ، دراسة مقارنة ، الدار الجامعية ، إسكندرية ، مصر ١٩٨٥ ص ٧٢٦ .
- (5) Aron, J - 2000 Growth & institutions : A Review of the Evidence", The world Bank Research observer, vol, 15 . No.1 (February) : 99-135.
- (6) Barro, R. & x alai Martin .1995 Economic Growth . New York Mergraw Hill .
- (7) Bisat, A, et. al . 1997 : Growth, Investment , & Savings in the Arab Economics IMF Working paper WP/97/85. Washington, D. C : International Monetary Fund.
- (8) World Bank 2000 b. World Development Indictors Washington D.C : World Bank .
- (٩) د . أحمد محمود عبدالمتعال - أثر الضريبة على نجاح منظمات الأعمال العاملة فى المدن الجديدة فى مصر، التجارة والمال ، العدد ٩٩، ٢٠٠١ ص ١٥ - ٢٧ .
- (10) D. N Tandon Evaluating the positive of effect of law taxation rate on business succes. journal of taxation, No. 14, New Delhi, 2001 P 21 - 29
- (11) KR. Paul, the effect of taxation rate on the success degree of business enterprises, journal of taxation No. 3 Bombay. 2003 P. 17 - 21.
- (١٢) تقرير جهاز الاستثمار بجمهورية مصر العربية رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٢ صفحة ١٦ .

إضافى لها وتمكينها من تحقيق أهدافها فى التوسع والنمو والتطوير والقدرة على المنافسة داخليا وخارجيا وهذا له مردوده الإيجابى طويل الأجل على قيم الأوعية الضريبية ومن ثمَّ حصيلة الضرائب التى تصل إلى الدولة .

○ يجب أن يراعى عدم فرض زيادة معدلات الضرائب للحالة الاقتصادية التى تمر بها الدولة وحالة الأسواق والمنافسة وظروف الشركات .

○ العمل على فتح إعفاءات الضريبة أو خفض معدلات الضرائب بالنسبة للشركات التى تعمل فى مجالات معينة تشجيعاً لها على الاستثمار والتوسع جدياً للاستثمار فى هذه المجالات .

○ اختيار أفضل الكفاءات البشرية للعمل فى المنظمات المستولة عن الضرائب والتى تتصف بالأمانة والنزاهة وحكمة وعدالة التقدير ومهارات التعامل مع الممولين .

○ أن لا تتصف مأمورية الضرائب بالجبرية أى لا تستخدم أى مظهر من مظاهر السلطة الرسمية حتى لا تكون فجوة بين الممولين والمنظمات المشرفة على الضرائب .

إطار مقترح للإدارة البيئية بالتطبيق على قطاع الأسمنت في مصر

دكتور/ حسن سيد عويس أبوسريع

محاسب / بشركة أسمنت طره

مقدمة:

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين اهتماماً متزايداً بموضوع البيئة من قبل حكومات الدول المختلفة والعلماء والمفكرين والمهتمين بشئون البيئة ، فالبيئة هي كل ما يحيط بالإنسان ويؤثر على الحياة بصورة مباشرة ، ورغم أن البيئة قد استمرت باتزانها الإعجازي - بقدره الله سبحانه وتعالى - لملايين السنين فقد جاء إنسان القرن العشرين ليقسم العديد من مكوناتها (متعمداً أو غير متعمداً) الأمر الذي أوقع في أيدينا مشكلة ضخمة هي مشكلة التلوث البيئي ، وأمام أهمية وضرورة فهم المنشآت المختلفة واعترافها بمسئولياتها تجاه البيئة كان من الضروري أن يكون هناك العديد من القضايا التي لابد من النظر إليها بعين التحليل والاعتبار وإحداها "القياس والإفصاح المحاسبي للنفقات البيئية" وهي ظل مسئولية المنشأة عما تسببه للبيئة من أضرار أصبحت المنشأة تعمل وتخضع لعدد متزايد ومتنام من القوانين المنظمة للبيئة ، والتي تستهدف إيجاد بيئة نظيفة خالية من التلوث في إطار ترشيد استخدام الموارد وتعزيز الأوضاع البيئية .

طبيعة المشكلة:

تمتيز فترة التسمينات بصفة عامة والسنوات الثلاث الأخيرة منها بصفة خاصة سنوات الاهتمام بالبيئة والشئون البيئية ، ففي ظل الاهتمام المتزايد بالأداء البيئي أصبح قياس صدق وعدالة القوائم المالية يتطلب أهمية أخذ الآثار البيئية في الاعتبار ، خاصة وأن الصورة البيئية غالباً ما تكون غير واضحة ، ومن أهم التحديات التي تواجه المحاسبين والمراجعين في هذا الصدد هو القياس والإفصاح المحاسبي للنفقات البيئية ، بمعنى كيف يمكن أن تنعكس الآثار البيئية في القوائم المالية ؟ أو كيف يتم إعداد تقرير مستقل عن الأداء البيئي للمنشأة ؟ ، ومدى إمكانية التقرير عن وفاء المنشأة بالتزاماتها البيئية وفقاً للقوانين المنظمة للبيئة ... (١)

(1) Financial Accounting Standard Board (FASB71) Accounting For The Effects Of Certain Types Of Regulation, (Status Page, December 1982) Par38:39

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من الاهتمام المتزايد في السنوات الأخيرة بقضايا البيئة والالتزامات البيئية والتعبير عنها في صلب القوائم المالية وذلك على الصعيدين الدولي والمحلي .

فعلى الصعيد الدولي نلاحظ اهتمام العديد من المنظمات المهنية المحاسبية وغير المحاسبية بقضايا البيئة والالتزامات البيئية ، فعقدت العديد من الندوات والمؤتمرات وشكلت العديد من اللجان للوصول إلى أفضل الحلول بشأن التمييز عن الالتزامات والأعباء البيئية في التقارير المالية ، وليس أدل على ذلك من أن نسبة (٢٪ إلى ٥٪) من إجمالي الناتج القومي الأمريكي يخصص لمواجهة الالتزامات البيئية في ظل القوانين البيئية الأمريكية ، وقد صرحت هيئة بورصة الولايات المتحدة الأمريكية Securities and Exchange Commission (SEC) بأن على الشركات التي تقيد أرباحها في SEC الالتزام بنشر الالتزامات البيئية والمنصرف على البيئة في قوائمها المالية ولذلك أصبحت ال SEC المعيار المحاسبي رقم ٩٢ بعنوان " الإفصاح عن الالتزامات البيئية العالية والمستقبلية " (١) كما قدرت وكالة حماية البيئة سنة ١٩٩١ التكاليف البيئية في الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيف بعض مواقع التخلص من النفايات الصناعية بمبلغ ٧٥٢ بليون دولار ، أما في إنجلترا فقد قدرت التكاليف البيئية بنحو ١٤ بليون جنيه إسترليني عام ١٩٩١ ... (٢) كما يولى البنك

الدولي اهتماماً متزايداً لحماية البيئة من البرامج التي يقدمها للدول النامية ، وقد قدم البنك قروضاً إجماليها ٤٠ بليون دولار لأكثر من ٥٠٠ مشروع في ١٠٠ دولة ، حيث يقوم البنك بالمساعدة في وضع الخطط الاستراتيجية للتنمية البيئية ، ويقوم البنك بالمراجعة المستمرة للنفقات العامة التي تتفقها هذه المشروعات وخاصة مشروعات تنقية الهواء ونظافة المياه (٣) .

وعلى الصعيد المحلي ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع بعض مديري التكاليف بشركات الأسمنت وكذلك مديري القطاعات البيئية بهذه الشركات لاحظ الباحث أن المنصرف على قضايا البيئة في إحدى الشركات في السنوات الأخيرة قفز فجأة من ٢ مليون جنيه عام ٩٧ إلى ١٧ مليون جنيه عام ١٩٩٨ وذلك لمواجهة الضغوط البيئية على شركات الأسمنت ، وقد صرح رئيس مجلس إدارة هذه الشركة بأن المنصرف على البيئة في الفقرة الأخيرة وصل ٩٠ مليون جنيه .

ويعتقد الباحث أن زيادة المنصرف على الالتزامات البيئية في هذه الشركات يعتبر من أهم عوامل انصراف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع الحيوي والإستراتيجي .

(1) S. Douglas Beets and Christopher, Corporate Environmental Reports: the Need for Standards and An Environmental Assurance Service", Accounting Horizons, (V. 13, N. 2, June 1999), p 130.

(2) Russell, Metal, " Hazardous Waste Remediation: The Task Ahead " Knoxville TN: Waste Management Research and Education Institute, University of Tennessee's Knoxville (1994) pp. 16: 23 .

(3) James D. Wolfensohn. The World Bank Knowledge & Resources for Development, (January 2001) p. 8.

بصورة غير مباشرة ، وعلى حد علم الباحث ومن خلال اطلاعه على معظم الدوريات الأجنبية المهتمة بمهنة المحاسبة ومن خلال مراسلة الباحث لأكثر من ٨٠ منظمة مهنية وشركات أسمنت أجنبية على مستوى العالم فإنه لم توجد حتى الآن دراسة متخصصة عن القياس والإفصاح المحاسبى للنفقات البيئية فى شركات الأسمنت ، وهو ما جعل الباحث يقوم بمراسلة الجهات المهنية والعلمية المهتمة بتطوير مهنة المحاسبة على مستوى العالم ، بالإضافة إلى شركات الأسمنت العالمية وفروعها المختلفة فى معظم الدول وذلك كما يلى :-

أولاً: المنظمات المهنية:

1 - INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS COMMITTEE

— لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) .

2 - THE INSTITUTE OF CHARTERD ACCOUNTANTS IN ENGLAND & WALES (I. C. E. W.)

— معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز.

3 - SECURITIES AND EXCHANG ECM-MISSION (SEC)

— لجنة بورصات الولايات المتحدة الأمريكية .

4 - FINANCIAL ACCOUNTING STANDARDS BOARD (FASB)

— مجلس معايير المحاسبة الأمريكية .

5 - INTERNATIONAL FEDERATION OF ACCOUNTANTS (IFAC)

— الاتحاد الدولى للمحاسبين .

وهنا تظهر مشكلة الإفصاح عن هذه النفقات فى صلب القوائم المالية ، وكيف يتم إظهارها للمستثمرين الحاليين والمترقبين بصورة واضحة وهو ما يسمى " الإفصاح والشفافية " فى التعبير عن الالتزامات البيئية ، وما هو موقف مراقب الحسابات من هذه النفقات ؟ .

وفى ظل المنافسة القادمة من الشركات الأجنبية والمتعدية الجنسية والالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية التى تتطلب الإفصاح والتعبير عن الالتزامات البيئية وفى ظل تسويق أسهم هذه الشركات فى البورصات العالمية ، ومنها بورصتا لندن وأمريكا ، وما تفرضه هذه البورصات من ضرورة إثبات النفقات البيئية فى القوائم المالية المنشورة أو فى تقرير مستقل ، أصبحنا فى حاجة إلى طريقة مناسبة لإثبات هذه الالتزامات وهو ما يوضح وجهة نظر الباحث فى وجود مشكلة جديرة بالبحث والدراسة .

الهدف من البحث:

١ - وضع إطار نظرى للإدارة البيئية .

٢ - تطبيق هذا الإطار على قطاع الأسمنت فى مصر .

الدراسات السابقة:

يعتقد الباحث أن موضوع الإدارة البيئية من منظور محاسبى فى مصر لم يتناوله أى باحث فى المكتبة العربية بصورة مباشرة حتى الآن سواء فى الكتب أو الدوريات العربية باستثناء بعض المقالات التى تناولت هذا الموضوع ولكن

وقد كان إقبال المنظمات المهنية والعلمية على التعاون مع الباحث كبيراً جداً من خلال المساهمات التي أرسلت بها معظم هذه الجهات وخاصة الأمم المتحدة والبنك الدولي وبورصة الأوراق المالية بأمريكا ، ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الإنجليزي كان لها أثر كبير في إتمام هذه الدراسة .

ثانياً : أهم شركات الأسمنت العالمية التي قام الباحث بإرسالها

1 - CEMENTS FRANCAIS.
2 - HOLCIM.
3 - ITAL CEMENT GROUP.
4 - CIMPOR.
5 - CEMEX.
6 - LAFARGE

وقد كان إقبال هذه الشركات كبيراً للغاية حيث أرسلت معظم هذه الشركات تقاريرها السنوية للباحث طوال فترة الدراسة ومنها CEMENTS FRANCAIS ITAL CEMENTI

وهي أثناء حضور الباحث لمؤتمر TREASURY

2003 بفرنسا في يونيو ٢٠٠٣ قام بمقابلة أكثر من ٣٠ شخصاً من جنسيات مختلفة يعملون في أكبر شركات الأسمنت العالمية ، واستفهم منهم عن طريقة معالجة النفقات البيئية في شركاتهم ، بالإضافة إلى إرسالهم العديد من التقارير السنوية لهذه الشركات للباحث بصورة شخصية .

كما قام الباحث بمراسلة الدكتور / MR. GON-

منهج البحث:

سوف يعتمد الباحث في أسلوب البحث على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي حيث يعتمد على المنهج الاستقرائي للواقع العملي للمعلومات والبيانات التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية المنشورة لشركات الأسمنت المقيدة ببورصة الأوراق المالية ، أما الشركات غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية قد تم الحصول على قوائمها المالية بصورة شخصية ، بالإضافة إلى التقارير السنوية لأهم شركات الأسمنت العالمية وفروعها المختلفة ، ويعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في الرجوع إلى الأصول العلمية لمهنة المحاسبة .

خاتمة البحث:

لن يستطيع الباحث أن يتعرض لجميع المشاكل المرتبطة بنفقات التلوث البيئي والإدارة البيئية ، ولكن سوف يركز على النقاط التالية :-

- ١ - الإطار العام والأبعاد للإدارة البيئية .
- ٢ - أهم الجهود المبذولة من المنظمات

المهنية والمحاسبية في مجال الإدارة البيئية .
٢ - الاعتراف بالنفقات البيئية والإفصاح عنها .

الدراسة التطبيقية :

بعد استعراض الباحث للدراسات النظرية التي قامت بها المنظمات المهنية والعلمية على مستوى العالم ، قام الباحث بدراسة القوائم المالية لشركات الأسمنت في مصر سواء كانت منشورة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة ، أو غير المنشورة للشركات غير المقيدة ببورصة الأوراق المالية ، وتحقيقاً لمبدأ تمشى الإطار المقترح مع طبيعة وواقع البيئة المصرية قام الباحث بإعداد قائمة استقصاء لفئات الثلاثة التالية :

١ - المديرين الماليين بشركات الأسمنت في مصر
٢ - مراجعى الحسابات بشركات الأسمنت في مصر .

٣ - خبراء هيئة سوق المال .

لمعرفة آراء هذه الفئات في تطبيق هذا الإطار، وفي ظل النتائج التي حصل عليها الباحث من هذه الفئات قام بإعداد الإطار المقترح لكي يتناسب مع ظروف المجتمع المصري ويسهل تطبيقه على شركات الأسمنت في مصر .

فروض البحث :

تناول الباحث أهم الدراسات النظرية في الإدارة البيئية ، والتي صدرت عن أهم المنظمات المهنية والعلمية في معظم الدول المتقدمة والتي لها سابقة خبرة في هذا المجال ، وحتى يمكن الاستفادة من مزج الشق

النظري بالجانب العملي يقوم الباحث بتقديم قائمة استقصاء لكل من المهتمين بهذا المجال سواء من العاملين بشركات الأسمنت أو مراجعى الحسابات لهذه الشركات ، بالإضافة إلى خبراء هيئة سوق المال ، ونظراً لعدداً الموضوع وغياب التشريعات الملزمة بالإفصاح والتقرير عن نفقات الإدارة البيئية في شركات الأسمنت سواء في قائمة الدخل أو الميزانية ، تم صياغة فروض البحث التالية :-

عدم وجود فروق معنوية بين آراء المجموعتين حول البنود المكونة لكل من عناصر الاعتراف و القياس والإفصاح والتقرير عن النفقات البيئية وكذلك دعائم تطبيق الإطار المقترح .

خطة البحث :

تم تصميم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية يتناول الفصل الأول : منها " الإطار العام والأبعاد للإدارة البيئية " ويشتمل هذا الفصل على مبحثين هما الأول المشاكل البيئية في الوحدات الاقتصادية ، ويتناول الثانى الدراسات السابقة والجهود الدولية في مجال الإدارة البيئية .

الفصل الثانى : الدراسة التطبيقية وتشتمل على مبحثين الأول الإدارة البيئية في شركات الأسمنت المصرية ، الثانى الدراسة التطبيقية .
الفصل الثالث : الإطار المقترح ويشتمل على مبحثين الأول الإطار المقترح للإدارة البيئية ، الثانى ويشتمل على إجراءات تدعيم الإطار المقترح .

الفصل الأول

الإطار العام والأبعاد للإدارة البيئية

تمهيد :

لقد حظى العقد الأخير من القرن الماضى باهتمام العديد من المنظمات المهنية والعلمية المحاسبية وغير المحاسبية بقضايا البيئة وأثرها على مهنة المحاسبة والمحاسبين ، حتى يستطيع المحاسبون مواجهة التحديات المعاصرة والمتلاحقة والتي أصبحت تتطلب ضرورة مواجهتها على كافة المستويات ، وفى هذا الفصل يحاول الباحث التطرق إلى مفهوم وأهمية البيئة وعلاقتها بالموارد الطبيعية ، والدراسات السابقة وكذلك الجهود المبذولة من المنظمات والهيئات الدولية فى مجال الإدارة البيئية ، وتحقيقاً لهذا الهدف يتناول الباحث فى هذا الفصل المبحثين التاليين :-

المبحث الأول : المشاكل البيئية فى الوحدات الاقتصادية .

المبحث الثانى : الدراسات السابقة والجهود الدولية .

المبحث الأول

المشاكل البيئية فى الوحدات الاقتصادية

شهدت السنوات الثلاثة من العقد الأخير فى القرن الماضى اهتماماً بالغاً بقضايا البيئة وذلك نظراً للضغوط التى تعرضت لها المنشآت الملوثة للبيئة سواء من جانب الجهات الحكومية والتشريعية أو جماعات الضغط البيئى ، وفى هذا المبحث يحاول الباحث التعرض لأهم

المفاهيم المرتبطة بالإدارة البيئية وكذلك أهم المشاكل التى تواجه الشركات فى سبيل التوافق مع المتطلبات البيئية بالإضافة إلى مفهوم التلوث البيئى وصوره المختلفة ، وذلك كما يلى :-
أولاً : البيئة والموارد الطبيعية :

يواجه العالم المعاصر مشكلة البيئة التى عرفتها البشرية فى تاريخها الطويل وهى التلوث الذى أصاب الهواء والماء والتربة والكائنات الحية ، وقد أخذت تلك المشكلة فى الآونة الأخيرة تتفاقم وتتزايد حدتها على النحو الذى يهدد الحياة على سطح الأرض بالفناء وذلك على الرغم من الجهود المضنية التى تبذلها المجتمعات المعاصرة من أجل التغلب عليها أو على الأقل التخفيف من وطئتها ، ولعل من أهم أسباب هذا الإخفاق هو قصور التشريعات الوضعية عن توفير الحماية الضرورية للبيئة الطبيعية ، وعلى العكس من ذلك تماماً فإن الإسلام يتضمن من النصوص والقواعد والتشريعات ما يكفل تلك الحماية (١) .

فقد جاء الإسلام من أجل تكريم الإنسان وحمايته ، وقد سخر الله له ما فى السموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى لتعمير البيئة وعبادة الله سبحانه وتعالى .

١ - مفهوم البيئة :

رغم أن لفظ البيئة من الألفاظ شائعة الاستخدام فى السنوات الأخيرة إلا أن المفهوم

(١) د/ حسين غانم الإسلام وحماية البيئة ، مجلة الاقتصاد الإسلامى ، (السنة الثانية عشرة ، العدد ١٢٥ - أغسطس ١٩٩٢) ص ٢ .

الدقيق لهذه الكلمة ما يزال غامضاً للكثيرين ،
لا سيما وأنه ليس هناك تعريف واحد محدد
يبين ماهية البيئة ويحدد مجالاتها المتعددة :-

أ - المفهوم اللغوي للبيئة :

تبوأ : نزل وأقام أو أصلح المكان وهياه للمبيت
أي أن البيئة هي اللغة تطلق على النزول
والحلل في المكان ومجازاً يمكن أن تطلق على
المكان الذي يتخذه الإنسان مستقراً لنزوله
وحلوله (١) .

ب - المفهوم الحديث للبيئة :

يعرف علم البيئة الحديث (الأيكولوجيا Ecol-
ogy) البيئة بأنها " الوسط أو المجال المكاني
الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر
طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها " .
وقد أوجز إعلان مؤتمر البيئة البشرية الذي
عقد في استكهولم عام ١٩٧٢ م مفهوم البيئة
بأنها كل شئ يحيط بالإنسان " .

كما يرمفها آخرون بأنها مجموعة الموارد
النادرة الموجودة على كوكب الأرض ويدخله بما
في ذلك الغلاف الجوي المحيط بها وندره هذه
الموارد تجعل من الضروري اعتبارها أنواعاً من
الأصول البيئية الثابتة (٢) .

٢ - المفهوم الإسلامي للبيئة :

يتمتع الإسلام بنظرة أعمق وأوسع للبيئة حيث
طالب الإنسان أن يتعامل مع البيئة من منطلق
أنها ملكية عامة يجب المحافظة عليها حتى
يستمر وجودها ؟

قال تعالى ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾

ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿ (الأعراف ٨٥)

كما حثت السنة المطهرة على إزالة الأذى من
الطريق ، والنهي عن التبول أو التبرز في الطريق
وفي المياه وفي أماكن الراحة ومن أمثلة ذلك
قول الرسول ﷺ « وإمطة الأذى عن الطريق
صدقة » (٣) .

وتبرز أهمية وإسهامات الفكر الإسلامي في
مجال وضع الضوابط الشرعية والإرشادات
العملية الكفيلة بمعالجة وحماية البيئة من أي
اعتداء عليها وعلى سبيل المثال :

- إن الإسلام يتعامل مع المشكلات البيئية من
خلال حرصه على عدم اعتداء الإنسان على
البيئة وذلك يتضح من خلال آيات القرآن
الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فهما يربيان
في الإنسان المسلم السلوك البيئي الصحيح .
- كذلك نجد أن الإسلام لا يقف عند هذا
التأهيل والتربية وإنما يتجاوزهما إلى سن
التشريعات الملزمة التي تحول دون ذلك
العدوان وتتعامل معه بفاعلية وكفاءة إذا وقع .
- لا يقف التشريع الإسلامي لحماية البيئة
عند حد الأوامر والنواهي وإنما يوجد الآلية
للتففيذ ، وفي هذا المجال أوجد الإسلام ما
يعرف بجهاز الحسبة ، والذي من أهم

(١) د/ محمد عبد القادر " البيئة : مشكلاتها وقضاياها
وحمايتها من التلوث " ، (الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٩ م) ، ص ١٢ .

(٢) د/ حسين حسين شعاعه ، " الضوابط الشرعية لحماية
الإنسان من البيئة " ، (بحث غير منشور) ، ص ١٤ .

(٣) الإمام النووي ، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ،
(طبعة بيروت) ، ص ٤٨ .

- مستوليته منع كل ما يؤدي إلى تلوث البيئة وعدم نظافتها ، ومن أمثلة ذلك : -
- يمنع المحتسب رجال الأعمال من استخدام مواد وأدوات ملوثة يستوى في ذلك المواد الخام والمواد المساعدة ... إلخ .
 - يمنع المحتسب رجال الأعمال من استخدام آلات وآساليب تنتج تلوثاً بيئياً في الهواء أو الماء أو غير ذلك مثل مداخن الأفران .
 - كان يشترط في المحلات مواصفات بيئية خاصة في بنائها وموقعها .
 - إن الإسلام جعل مهمة إنشاء المدن ثم صيانتها وتخطيطها مع مراعاة الشروط البيئية من أهم واجبات الحكام .
 - إقامة نظام عقابي رادع والحد الأدنى للعقوبة هو تحميل وتضمين الممتدى قيمة ما أفسده (١) .
- ويتضح مما سبق أن الإسلام رغم أنه لم يستخدم لفظ البيئة كمصطلح معاصر إلا أنه كان أسبق في تقرير مفهوم البيئة ووضع الضوابط الشرعية لحمايتها والتعامل معها وجعل المحافظة على البيئة ضرورة وفريضة شرعية ، كما نهى عن إفساد البيئة والفساد في الأرض واعتبره تصدياً على البيئة ، أي أن الإسلام اهتم بالبيئة وجعل الحفاظ عليها من شعب الإيمان .
- ٣ - حماية الموارد الطبيعية :
- يرتبط بالبيئة مجموعة من المفاهيم تمثل فيما بينها الأصول والخصوم الطبيعية منها (٢) :

- (١) الأصول الطبيعية :
- الموارد الطبيعية التي تم تسميتها واستخراجها وتطوير أرسدها من فترة لأخرى بواسطة وحدة تنظيمية معينة (حكومية/خاصة) بحيث تؤول هذه الموارد إلى تلك الوحدة التنظيمية بعد استخراجها ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي الخاصة بها .
- (٢) الخصوم الطبيعية :
- هي الالتزامات (مصادر التمويل) التي ترتبت على تمويل تكلفة الحصول على هذه الموارد .
- (٣) القيمة البيئية للموارد الطبيعية :
- وهي القيمة الصافية للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها بعد تسوية هذه القيمة بمائد وتكلفة برنامج حماية البيئة الذي يتم تصميمه لمنع حدوث أضرار عناصر تلوث البيئة الناتجة عن استخدام هذه الموارد .
- (٤) أساليب تحديد تكلفة الموارد الطبيعية :
- تظهر أهمية إعداد بيانات محاسبة مالية عن البيئة في توفير البيانات الخاصة بتكلفة الموارد الطبيعية والعناصر البيئية ، ولقد تعددت الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض تحديد تلك التكلفة ، ويعتبر مفهوم التكلفة الفعلية والتكلفة الدفاعية وتكلفة

(١) د/ محمد السيد أرناؤف ، " الإنسان وتلوث البيئة " (الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٩) ص ٤٠١ - ٤٠٦ .

(٢) د/ أحمد فرضي محمد حسن ، " المعاسبة البيئية والموارد الطبيعية - الإطار العام - " (المكتبة الأكاديمية سنة ١٩٩٧) ص ١٩ - ٣٦ .

فيؤثر فيها ويغير من صفاتها وخواصها بما قد يؤدي إلى إتلافها أو إهلاكها ... (١) وسوف يتناول الباحث النقاط التالية :-

١ - صور التلوث البيئي :

تعارف علماء البيئة على أن عناصر تلوث البيئة يتم تبويبها حسب النوع إلى تلوث الهواء ، تلوث المياه ، الضوضاء ، والمخلفات الصلبة ، وعليه يمكن حصر وتبويب عناصر تلوث البيئة فيما يلي :-

(أ) تلوث الهواء :-

يمرّف تلوث الهواء بأنه اشتغال الهواء الجوي على مركبات تتوق المعايير المتعارف عليها .

(ب) تلوث المياه :-

يعرّف تلوث المياه بأنه المخلفات التي يكون من شأنها التأثير على المياه وأوجه استخدامها المختلفة أو أن تضرر بالبيئة ، ويتم تبويب عناصر تلوث المياه إلى : تلوث حراري ، مواد عالقة ، حوامض ومواد مترسبة ، ومواد ذائبة ، قواعد ، ومواد سامة ... (٣) .

(ج) تلوث التربة :-

ويحدث التلوث في التربة بسبب زيادة نسبة الملوحة أو التصحر أو عن طريق دفن النفايات السامة من مخلفات المصانع الكيماوية والاستعمال غير العقلاني للأسمدة الكيماوية ،

(١) د/ حسن أحمد شحاتة " التلوث البيئي في مصر - المشكلة أسبابها وطرق مواجهتها " (الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية سنة ١٩٩٩) ص ٢ .

(٢) د/ أحمد فرزق محمد حسن " منهجية مقترحة للتقييم المحاسبي لبرامج رقابة عناصر تلوث البيئة " مجلة مركز البحوث والدراسات البيئية بجامعة القاهرة (المجلد الأول ، المجلد الأول يناير ٢٠٠٠) ص ٧٢ .

الفرصة وسعر الظل من أهم المفاهيم التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم تكلفة الموارد الطبيعية والبيئة كما يلي :-

١ - التكلفة الفعلية :-

يقصد بها إجمالي بنود التكاليف التي تتحمل بها الجهة أو الشركة المستولة عن استخراج الموارد الطبيعية أو المحافظة عليها ، مثل تكلفة الحصول على الأخشاب من الغابات وتكلفة الحصول على حجر الأسمنت من المحاجر ، وتكلفة الرقابة على الاحتياطي المتوافر منها .

٢ - التكلفة الدفاعية :-

هي تكلفة حماية البيئة من أضرار التلوث الناتجة عن استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة ويتم تبويبها إلى تكلفة جارية ورأسمالية .

ثانياً : التلوث البيئي :

مما لا شك فيه أن مشكلة تلوث البيئة أصبحت هي أهم وأخطر المشكلات التي تواجه الإنسان ، ولا سيما بعد التطور العلمي الهائل والنهضة الصناعية التي صاحبت مولد القرن العشرين ، ولا يمكن تصور مشكلة تلوث البيئة على أنها مشكلة محلية ، بمعنى إنها خاصة ببلد معين أو مكان بذاته ، بل إنها تخطت الحدود وتجاوزت المسافات ، وأصبحت مشكلة عالمية يعانى منها الجميع .

ويمكن تعريف التلوث :-

بأنه الفساد الذي يصيب كافة مكونات البيئة

أو المبيدات في المشاريع الزراعية (١) .

ويمكن تقسيم آثار التلوث الصناعي بالنسبة للبيئة إلى آثار صحية وآثار ضارة بالملكية (٢) لقد استشرى خطر التلوث وأصاب كل شئ ولم يبق شئ لم يصبه التلوث في حياتنا ، لقد أصبح التلوث فيروس ذلك العصر ، فيروس ينتشر بسرعة مذهلة ليصيب الجميع مسبباً وباء لا ندري كيف نواجهه ، ونحن الذين ساعدنا على وجوده وسرعة انتشاره عندما هيئنا له الأجواء المناسبة ، فالتلوث فيروس فتاك لا يميز ولا يدرك فهو يحطم كل ما يصل إليه أو يلامسه أو يلقى عليه بظلاله ، إننا جميعاً - وهذا قدرنا - رفقاء سفر واحد على ظهر هذه الأرض التي تعتبر وسيلة سفرنا الطويل وأى عبث في تلك الوسيلة يمرض الجميع لأخطار جسيمة قد تؤدي لهلاكنا جميعاً ، ولذلك لا خيار لنا إلا أن نتعاون معاً لمواجهة ذلك الفيروس الفتاك ونعاهد على بيئتنا .

المبحث الثاني

الدراسات السابقة والجهود الدولية

في مجال الإدارة البيئية

حظى العقد الأخير من القرن العشرين باهتمام بالغ بالإدارة البيئية ، حيث إن المنصرف على البيئة أصبح يمثل جزءاً كبيراً من الأرباح المحققة لهذه الشركات لدرجة أن البعض أصبح يطلق على البيئة شريكاً أساسياً في الأرباح ، وكان المنصرف على البيئة والضغوط البيئية على الشركات أحد أهم عوامل انصراف

المستثمرين عن بورصة الأوراق المالية في مصر في السنوات الأخيرة .

ومن خلال مراسلة الباحث لأكثر من ٨٠ منظمة عالمية وشركة أسمنت دولية مهتمة بمجال الإدارة البيئية اتضح للباحث اهتمام معظم الجهات العالمية والشركات متعددة الجنسية بقضايا البيئة ومنها بورصة الأوراق المالية الأمريكية ، ووكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية ، و البنك الدولي ... إلخ .

وفي هذا المبحث يتناول الباحث الدراسات السابقة وأهم الجهود المبذولة من أهم المنظمات الدولية العلمية والمهنية ، وذلك على النحو التالي :-

أولاً : الدراسات السابقة :-

لقد حظى الفكر المحاسبي بالعديد من الدراسات التي جذبت الانتباه إلى أهمية الإدارة البيئية بصفة عامة والقياس والإفصاح المحاسبي عن النفقات البيئية بصفة خاصة ومنها :

(١) دراستا المعهد الكندي سنة ١٩٩٣ :

لقد ركزت الدراسة الأولى إلى حد كبير على الإفصاح عن مبلغ الالتزامات البيئية (٢) .

(١) د/ وليد ناجي الصيالي " مرجع سابق " ، ص ٤١ .

(٢) د/ محمد محمد إبراهيم منصور ، " المحاسبة والإفصاح عن نفقات تلوث البيئة " (دراسة نظرية تطبيقية) مجلة الدراسات المالية والتجارية ، تجارة القاهرة ، خريف بنى سويف (المعد الثالث سبتمبر ١٩٩٦) ، ص ٢٢٥ .

(3) Canadian Institute of Chartered Accountants, (CICA) Environmental Cost and Liabilities: Accounting and Financial Reporting Issues "(1993) p. 87

(٦) دراسة جامعة أوسلو سنة ١٩٩٨ م . (١٠)

قام قسم الاقتصاد بجامعة أوسلو في ١٨ فبراير ١٩٩٨ بعمل ندوة عن المحاسبة البيئية بعنوان "Green National Accounting Why and How"

محاسبة وطنية خضراء لماذا وكيف .

(٧) دراسة ALISON FILLING 1998 (١١)

هذه الدراسة نهت إلى أهمية اهتمام الشركات بالمناطق المحيطة بها عن طريق خلق مناظر طبيعية في الشركات .

(٨) دراسة الدكتور/محمود الفقى سنة ٢٠٠١ م (١٢)

وقد أظهرت الدراسة أن التهديدات البيئية لشركات البترول في دول الخليج عالية جداً وذلك من خلال البيانات المجمعة من دور المحاسبين في تطوير المحاسبة والتقرير عن التكاليف والمزايا البيئية وأثرها في حماية وتدعيم البيئة .

(1) Canadian Institute of Chartered Accountants, (CICA) Task force on Environmental Cost and Liabilities Back Ground Paper (September 11 - 12 , 1996 Unpublished) para. 2

(2) Satish Joshi and Other : " Estimating The Hidd Costs of Environmental. A Regul-ation " The Accounting Review (Vol. 76. No. 2 April 2001), p. 174.

(3) Hhttp://www. Ecs. Noaa. Gov. Documents / Improving Management (Htn 13-12-2002), p. 2.

(4) Frederick R.G." Environmental Remediation liabilities "journal of Accountancy, (September, 1995) p. 81

(5) Burritt, R (1997). Enviornmental Performance Accountability"Accounting Auditing and Accountability Journal, (Vol. 10. N. 4) p 471.

(6) Geir B. Asheim" Green National Accounting Why and How"(University of Oslo, 18/2/1998). p1.

(7) Alison Filling "Quality in Social Accountability Transparency and Performance of Organization "Accountancy, (December 1998) p.p 7 : 19 .

(8) Mahmoud Elifekey "Accountants, Involvement in Developing Corporate Environmental Accounting with Application to Manufacturing Industries The Periodical Faculty of Commerce, Al-Azhar University (2001) p.p 686 : 674 .

كما حثت الدراسة الثانية على مناقشة الأثر المالى والتشغلي لمتطلبات حماية البيئة (١٣).

(٢) دراسة Price Water House 1994 (١٤)

في دراسة قام بها Price Water House سنة ١٩٩٤ على ٤٤٥ شركة اكتشف أن ٤٩ ٪ من العينة لا يستطيع نظامها المحاسبى أن يحدد التكاليف البيئية بصورة منفصلة وأن نظمها المحاسبية فشلت في قياس وإدارة التكاليف البيئية ، وأن معظم التكاليف البيئية تكون مخفأة أو مخبأة في باقى التكاليف .

(٣) دراسة منظمة الصحة العالمية بعنوان التوافق البيئى (تحسين الإدارة البيئية) (١٥)

تهدف هذه الدراسة إلى تحسين اتخاذ القرارات الحكومية من خلال المحاسبة البيئية.

(٤) دراسة FREDERICK R. G. 1995 (١٦)

تحت عنوان " علاج الالتزامات البيئية " يقول FREDERICK R. G. إن المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) يعترف بالحاجة الشديدة للمساعدة في معرفة قياس ، عرض ، وإفصاح " علاج الالتزامات البيئية " وقال إن الشركات تواجه شكوكاً كثيرة مثل متى وكيف تعالج الالتزامات البيئية التى يجب أن تعكسها قوائمها المالية .

(٥) ندوة "مسئولية الأداء البيئى" في أستراليا سنة ١٩٩٧ م . . (١٧)

والتي عقدت في CANBERRA وأوضحت مدى اهتمام المنظمات المهنية لمواجهة الضغوط القانونية والتشريعية في هذا المجال .

معالجة نفاثة البيئة ، فلا بد من تقدير هذا الالتزام بشكل مقبول ، مع مراعاة أن يترتب على هذه التكاليف تخفيض أو الوقاية من الأضرار البيئية سواء حالياً أو مستقبلاً (٥) .

ج - جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA في عام ١٩٩٦ أصدرت الـ AICPA معياراً SOP-96-1 لمعالجة الالتزامات البيئية بحيث يتضمن هذا المعيار إرشادات مكثفة لم تكن موجودة من قبل لدى المحاسبين وتختص بالمحاسبة البيئية (٦) .

د - وكالة حماية البيئة في أمريكا :

US Environmental protection Agency's (EPA) .
لقد قامت وكالة حماية البيئة الأمريكية بالعديد من الجهود وذلك بالتعاون مع بعض المماردين المهتمة ومنها :

.. معهد الاتصالات الأمريكي :

وقد أسفر هذا التعاون عن إنشاء نموذج بعنوان

- (1) Kim Barly , " The SEC's Toxic Solution To Environmental Reporting" Corporate Cash Flow, (Vol, 15, No. 5 May 1994), p 60,
- (2) Richard, Y. Roberts, " Environmental Liability Disclosure Update "Critical Environmental Issues for Corporate Counsel Conference (New Jersey, May 5 , 1995) p, 1 .
- (3) Intergovernmental Working Group of Experts on International Standards of Accounting and Reporting (ISAR Group) " Conclusions on Accounting and Reporting By Transnational Corporations" para 98: 101.
- (4) Financial Accounting Standards Board (FASB 5) "Accounting for Contingencies" Op. Cit. p. 3.
- (5) Financial Accounting Standards Board (FASB) "Accounting for Certain Liabilities Related to Closure or Removal of long - lived Assets" (February 7. 1996) p. 1.
- (6) American Institute of Certified public Accountants (AICPA) "Environmental Remediation Liabilities" (Statement of Position, 96-1 October 10 - 1996) P. 35 .

ثانياً : الجهود الدولية المبذولة في مجال الإدارة البيئية :-

لقد أعلنت International Accounting Standards Committee لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في التجمع المحاسبي العالمي والذي عقد في باريس في أكتوبر سنة ١٩٩٧ أنها وضعت الموضوعات البيئية في جدول أعمالها للمدى الطويل (١) .

ويتناول الباحث أهم الجهود المبذولة من المنظمات المهنية والعلمية على مستوى العالم :

١ - الجهود المبذولة في الولايات المتحدة الأمريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول اهتماماً بالقياس والإفصاح عن النفقات البيئية من خلال الجهود المبذولة من كل من :
أ - هيئة بورصة الولايات المتحدة الأمريكية SEC :

في محاولة لتحسين المحاسبة والإفصاح عن الالتزامات المرتبطة بالإدارة البيئية شكلت هيئة بورصات الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٩٣ فريقاً لدراسة (SAB92) (٢) . وتتطلب هذه التشرة ضرورة الإفصاح التام للالتزامات البيئية للشركات العامة وذلك خدمة للمستثمرين ... (٣) .

ب - مجلس معايير المحاسبة الأمريكية :

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكية "FASB" سنة ١٩٧٥ المعيار رقم ٥ بعنوان "المحاسبة عن الطوارئ" (٤) "Accounting for Contingencies وذلك مساعدة للمحاسبين في تحديد المواقف المحتملة تكاليفاً في المستقبل مثل

والتي لاقت اهتماماً من معهد التقرير المالي بإنجلترا بالإضافة إلى اهتمام أكثر من ١٠٠ شركة مالية وكذلك بورصة الأوراق المالية^(١)، كما ركزت اللجنة الاستشارية للمنشآت والبيئة في تقرير بعنوان "التقارير البيئية والقطاع المالي - نحو منهج أفضل للممارسة"^(٢) كما ناقش مجلس معايير المحاسبة الإنجليزي ورقة "المخصصات" ...^(٣).

- معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز (ICAEW)

في أكتوبر سنة ١٩٩٦ اقدم (ICAEW) ورقة عمل لفتت الأنظار إلى أهمية السياسات المحاسبية التي يجب أن تصح عن المبالغ المرتبطة بتخفيض أو منع الخسائر، ودعت إلى ضرورة الاهتمام بمعالجة القضايا البيئية^(٤).

(1) U.S Environmental protection Agency's (USEPA1995), An Introduction to Environmental Accounting as Business Mangement Tool : Key Concepts and Terms. (Washington DC 1995) Para 15.

(2) Peter James, "Developments Environmental Mangement Accounting In North America and its Implications For UK Companies" (Limperg Institut. 2002) P. 45 .

(3) Martin Bennett, Environmental Accounting and Sustainable Developments the Final Report (Limperg Institut 2002) P.45.

(4) U. K. Accounting Standards Board Statement "Operating and Financial Review" (UK-ASB-OFR), (july 1993), para 12.

(5) Advisory Committa on Business and The Environment (UK).Environmental Reporting and The Financial Sector - An Approach to Good Practice" (February, 1997 ,) para 13

(6) U. K. Accounting Standards Board (U.K-A.S.B.) ,Provisions " (February 1995), para 4-2.

(7) The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW): " Environmental of Issues In Financial Reporting " (October 1996) para 12.

" المحاسبة عن التكاليف البيئية في الموازنة الرأسمالية " ..^(١).

- معهد الإدارة البيئية العالمي

Environmental Mangement Institute (GEMI)

والذي أعد دراسة بعنوان « التطوير الأولى للمحاسبة البيئية »^(٢).

- مشروع المحاسبة البيئية لتشجيع وتحفيز المنشآت للفهم الكامل لتكاليفها البيئية وتكامل هذه التكاليف عند اتخاذ القرار ..^(٣).

لقد شمل الاهتمام بالمحاسبة البيئية كلا من الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات المهنية والأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية .

٢ - جهود الاتحاد الأوروبي :

نادت عديد من الدول الأوروبية مثل إنجلترا وكندا إلى الإفصاح عن المعلومات البيئية خارج القوائم المالية مثل محاضر اجتماع مجلس الإدارة وكذلك النماذج التي تتطلبها المنظمات المهتمة بالإفصاح عن المعلومات البيئية كما يلي :-

أ - الجهود المبذولة في إنجلترا .

اهتمت العديد من المنظمات العلمية والمهنية الإنجليزية بالإفصاح عن المعلومات البيئية وذلك من خلال :

- مجلس معايير المحاسبة الإنجليزي

"U.K. , Accounting Standards Board "

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الإنجليزي

قائمة بعنوان ممارسة أفضل عن :

"Operating and Financial Review" (OFR)

البيئية ترجمة واضحة للمخاطر البيئية من الناحية الاقتصادية للقطاع الصناعي ، وتعتمد على التشخيص البيئي على مستوى الشركات والتحليل الاقتصادي على مستوى الدولة ، وقد أوضحت الدراسة أن تكاليف الضرر وعدم كفاءة الموارد في دول المشرق العربي تقدر بحوالي ٤٪ إلى ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي GDP في حين أن الدراسة في الجزائر أوضحت أن تكاليف الضرر في الجزائر تصل إلى حوالي ٢٠٪ من القيمة المضافة وأن عدم كفاءة الموارد تصل إلى ٥٠٪ من إجمالي التكلفة (٣) .

٣ - جهود الأمم المتحدة :

لقد قامت اللجان الخاصة بالبرامج البيئية في الأمم المتحدة بإعداد نماذج للتقارير البيئية ووضع خطة منهجية هي وثيقة لجسّد المساهمين ومنها : -
- جهود لجنة الخبراء في المعايير الدولية وإعداد التقارير ... (٤) .

(١) د/ محمد راضى عطية "دور المراجعة البيئية في ترشيد القرارات الاستثمارية" ، مجلة البحوث التجارية ، (العدد الثاني ، الجزء الأول ، المجلد الثاني والعشرون سنة ٢٠٠٠) من ٢٥٢ .

(2) European Accounting Advisory Forum (EAAF) " Environmental of Issues In Financial Reporting " (December 1995) para 24 - 25.

(3) Gonzague Pillet, Environmental Costs and Benefits for the Cement Sector in Mashreq and Maghreb Countries " (Sustainable Business Associates 2002) p.p. 1 : 5.

(4) The Intergovernmental Working Group of Experts on International Standards of Accounting and Reporting , "Accounting and Financial Reporting for Environmental Costs and Liabilities " (Unctad, on its Fifteenth Session From 11 - 13 February 1998) p.p. 75:79.

ب - جهود منظمة اتحاد الخبراء الأوروبيين :

أجرى قسم المحاسبة بمنظمة الخبراء الأوربي THE EUROPEAN FEDERATION (FEE) بحثاً شاملاً عن تطوير المؤسسات الأوروبية المهنية للمحاسبة البيئية وأرسلت استقصاء للهيئات المهنية في دول الاتحاد الأوربي وطلبت من كل منها أن تمد تقريراً ذاتياً عن أنشطتها فيما يتعلق بالمحاسبة البيئية ، (١) مما دعا قسم المحاسبة بالاتحاد الأوربي European Accounting Advisory Forum (EAAF) دراسة تدعو إلى الإفصاح عن المخصصات البيئية في الميزانية والتقرير السنوي ، حيث أوصت الـ "EAAF" بوجوب الإفصاح عن القضايا البيئية المرتبطة بالتقارير المالية في الحسابات والتقرير السنوي ولتص المادة (١١) والمادة (٢٧) من التوجيه "الرابع" على الإفصاح المرتبطة بالقضايا البيئية (٢) .

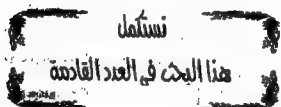
ج - جهود الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون سنة ٢٠٠٣ :

الاتفاق الذي تم بين مفوضية الأعمال للتنمية المتواصلة وجهات سويسرية تعمل في مجال تقييم الأداء البيئي للشركات وبين الاتحاد السويسري لصناعة الأسمنت ، وذلك لإجراء دراسات لرصد الأضرار البيئية من الناحية الاقتصادية لقطاع الأسمنت ، وذلك بهدف اتخاذ القرارات لتحديد الإجراءات اللازمة للعلاج ، ولتعتبر المؤشرات الاقتصادية المتوسطة (MBSO) حول التكاليف والموائد

يتضح مما سبق أن الدراسات التي صدرت تتأدى بالإفصاح المرتبط بالالتزامات والتكاليف البيئية والسياسات المحاسبية المرتبطة بالإدارة البيئية .

خلاصة الفصل الأول :

تناول الباحث في هذا الفصل الإطار العام والأبعاد للإدارة البيئية من حيث تعريف البيئة وكذلك التلوث البيئي وصوره ، وكذلك الدراسات السابقة والجهود الدولية المبذولة في مجال الإدارة البيئية ، وانتهى الباحث إلى أن الإسلام اهتم بالبيئة والحفاظ عليها ومنشأ التشريعات اللازمة لحماية البيئة من الاعتداء عليها ، فالتلوث البيئي هو الفساد الذي يصيب كافة مكونات البيئة فيؤثر فيها ويغير من صفاتها وخواصها ، بالإضافة إلى أن صور هذا التلوث تتمثل في تلوث الهواء ، المياه ، التربة ، الضوضاء ، كما أن للتلوث آثاراً صحية وآثاراً ضارة بالملكية .



Working Group of Experts an International Standards of Accounting and Reporting (ISAR)

اهتمت لجنة ISAR بجذب الانتباه للقضايا المرتبطة بالمحاسبة البيئية ، وفي سنة ١٩٨٩ تمت دراسة على أكبر سيع منشآت ألمانية وسويسرية تفصح بمعلومات مناسبة عن النفقات المرتبطة بالتكاليف البيئية ، واهتمت الدراسة بالإفصاح عن المعلومات ذات القيمة المالية أكثر من اهتمامها بالأداء البيئي لحملة الأسهم والحكومة المحلية والتي تتطلب مزيداً من المعلومات المفصّل عنها ... (١) .

ويرى الباحث أن الأمم المتحدة بلجانها المختلفة وخاصة لجنة ISAR تولى اهتماماً خاصاً لمهنة المحاسبة بصفة عامة والمحاسبة البيئية بصفة خاصة ، وقد شكلت العديد من اللجان وعقدت العديد من المؤتمرات خلال العقد الأخير من القرن العشرين وحاولت هذه اللجان جاهدة جذب الانتباه إلى أهمية الإدارة البيئية في الشركات المختلفة ولكن هذه اللجان ركزت على الدول المتقدمة ولم تعط الدول النامية حقها في هذا المجال الذي يتطلب من الأمم المتحدة بلجانها المختلفة مراعاة طبيعة وواقع الدول النامية في الحسابان .

(1) Intergovernmental Working Group of Experts on International Standards of Accounting and Reporting , "Accounting for Environmental Protection Measures International Accounting and Reporting Issues, (1991 Review, New york, United Nations, 1992) p. 101 : 107 .

التخطيط الضريبي

دكتور / محمد عباس

استاذ المحاسبة والضرائب

بكلية التجارة جامعة الإسكندرية

معيد كلية التجارة بدمهور سابقاً

ملخص :

في بداية فرض الضريبة صرفت على أنها تضحية يقدمها الفرد للدولة نظير حمايته والدفاع عن مصالحه فأصبحت بمثابة واجب عليه ثم تطورت الضريبة بعد ذلك وأصبحت عبارة عن إلزام يلقي على عاتق الفرد ويقوم به تجاه الدولة لتغطية مصروفاتها التي تنفقها للمصالح العام .

على أن المفهوم الحديث للضريبة وخاصة في المجتمعات الاشتراكية لم يصبح يقتصر دورها على مجرد تغطية نفقات الدولة أو إنفاق حصيلاتها في شئون الأمن والصحة والتعليم بل

أصبح دورها أهم من ذلك وأسمى حيث أصبحت تتخذ كأداة فعالة لتقليل التفاوت الكبير بين الدخل وتوزيع الراحة لجميع أفراد الشعب بغية إيجاد مجتمع اشتراكي يسوده الود والطمانية .

ونتيجة لذلك أصبح للضرائب على الدخل تأثير على القرارات الإدارية التي تصدرها المشروعات وليس معنى ذلك أن تقف إدارة المشروع والمحاسبون مكتوفي الأيدي إزاء هذا الموقف .

فإن التخطيط الضريبي الذكي الواعي المصاحب بنصائح الخبراء من الممكن أن يجنب المشروع دفع الضرائب على الدخل أو يقلل من دين الضرائب إلى أقل حد ممكن .

وإذا كانت الضرائب بهذا المعنى شراً لابد منه فعلى إدارة المشروع الاستعانة بخبراء الضرائب وذلك للبحث عن أساليب تؤدي إلى تجنب أكبر قدر ممكن من الضريبة .

وتجنب الضرائب لهم تهرباً من الضريبة حيث إن :-

● تجنب الضرائب

Tax Avoidance

يعنى استخدام الوسائل المشروعة قانوناً لتجنب دفع الضرائب كلية أو تقليل دين الضريبة إلى أقل حد ممكن .

● التهرب الضريبي

Tax Evasion

ويعنى استخدام الوسائل غير المشروعة قانوناً للتهرب من دفع الضرائب أو تقليلها .

ومن أمثلة هذه الوسائل غير المشروعة تخفيض إيرادات المشروع باستخراج فواتير لجزء من المبيعات وليس كلها أو زيادة تكاليف المبيعات بالحصول على فواتير شراء وهمية ويهدف ذلك كله إلى تقليل صافي الربح إلى أقل حد ممكن ومن ثم تخفيض دين الضريبة بطريقة غير مشروعة .

وتجنب الضريبة يتوقف على ذكاء المشروع وكذا الخبراء المحاسبين الذين تستعين بهم الإدارة لتخطيط الضرائب Tax Planning .

وبذلك فإن تخطيط الضرائب يعنى تقليل الضرائب المستحقة إلى أقل حد ممكن

وكذا تأجيل استحقاق الضريبة
Deffered Tax .

وفى مجال تخطيط الضريبة
تختار إدارة المشروع بين
مجموعة من القرارات البديلة
مثل :-

هل تشتري سيارة أو تستأجرها
Lease or Buy ؟ هل تحصل
على التمويل اللازم للمشروع
بإصدار سندات أو أسهم ()
الاقتراض أم زيادة رأس المال
(وغيرها من القرارات البديلة
التي تجد إدارة المشروع نفسها
مطالبة باختيار أفضلها من
حيث تأثيرها على الضرائب
المستحقة ، حيث إن كل قرار
من هذه القرارات البديلة سوف
يؤدى إلى استحقاق الضريبة .

هدف البحث :

حيث إن تخطيط الضريبة
هو تحديد - مقدما - تأثير
ضريبة الدخل على أى تصرف
إدارى مقترح ثم اتخاذ القرار
الذى يؤدى إلى التزام ضريبي
اقل ما يمكن ، وكذا فإن
تخطيط الضريبة هو تجنب
دفع الضريبة كلية إذا أمكن
للمخطط الضريبي ذلك

وتخطيط الضرائب يجب أن
يبدأ مبكراً وليس الانتظار إلى
نهاية السنة المالية تخطيط
الضريبة يجب أن يتم قبل
حدوث العملية نفسها وليس
بعد أن تصبح حقيقة واقعة .
وبالتالى تتضح أهمية
التخطيط الضريبي وأهم
متطلباته ثم التعرض للمحاور
الأساسية التى يتم من خلالها
عمل تخطيط ضريبي ناجح .

خطة البحث :

وتحقيقاً لهدف البحث
سوف نتناول المباحث التالية :-
● المبحث الأول :

ماهية التخطيط الضريبي ويتناول :-
١ - تعريف التخطيط الضريبي
٢ - متطلبات التخطيط
الضريبي .

٣ - أهداف عملية التخطيط
الضريبي .

● المبحث الثانى :

محاور التخطيط الضريبي ويتناول :-
١ - التخطيط الضريبي فى مرحلة
التكوين وبناء المشروع .
٢ - التخطيط الضريبي بعد
مرحلة التكوين وخلال
عمليات التشغيل .

● المبحث الثالث :

شخصية خبير الضرائب
● الخلاصة .

المبحث الأول

ماهية التخطيط الضريبي ويتناول :

١ - تعريف التخطيط الضريبي
Tax Planning :
نظراً لأن التخطيط
الضريبي يعتبر ممارسة حديثة
العهد نسبياً فإنه لا يوجد
تعريف واحد للتخطيط
الضريبي وإنما اختلف
الباحثون فى تعريفهم له ومن
أهم التعريفات التى وردت فى
هذا الشأن :

يعرف التخطيط الضريبي
على أنه « عملية تمكن دافع
الضريبة من تعظيم دخله بعد
الضريبة وكذلك رأس المال
وذلك دون الإخلال بالتزاماته
الضريبية » .

ويلاحظ أن هذا التعريف
اهتم بإحداث التوافق بين
هدف الإدارة الضريبية وبين
هدف الممول ولكنه يركز على
الهدف من عملية التخطيط
الضريبي بشكل عام دون أن

يقدم لنا وسائل تحقيق هذا الهدف العام .

ويعرف التخطيط الضريبي أيضاً على أنه « أى فعل أو تصرف يتخذ الممول لكي يتم تخفيض التزاماته وأعبائه الضريبية » .

ويلاحظ على هذا التعريف اهتمامه بالممولين دون التمرض لهدف الإدارة الضريبية وتم التركيز على تخفيض الالتزامات والأعباء الضريبية دون التمرض لوسائل تحقيق ذلك .

ويرى الباحث أن التخطيط الضريبي هو « عملية يتم بمقتضاها دراسة جميع الخيارات الضريبية والمسموحات وذلك بفرض تحديد أين ومتى وكيف يتم تمويل المشروعات والقيام بالعمليات التشغيلية للمشروع بحيث يمكن التخلص من الضريبة أو تخفيضها » .

فإدارة المشروع تحتاج إلى مخطط ضريبي على مدى تام بكافة الأساليب والوسائل التي تخفض من الضريبة المستحقة على الممول دون الإخلال

بالقانون وذلك خلال دراسة الإعفاءات الممنوحة للشركات وتكوين المشروع وتحديد عملياته على أساسها .

أيضاً اتجهت العديد من الدراسات للفرقة بين التجنب الضريبي Tax Avoidance والتهرب الضريبي Tax Evasion حيث إنه كما سبق القول هناك فرق بين التجنب الضريبي والتهرب الضريبي إلا إن كليهما لديه عامل مشترك وهو محاولة تخفيض العبء الضريبي والاختلاف الأكثر أهمية هو أن التجنب الضريبي يعد أمراً مشروعاً في حين أن التهرب الضريبي يماهى عليه القانون ويهتم التخطيط الضريبي بالتجنب الضريبي وليس التهرب الضريبي لأنه يتضمن نقل العبء الضريبي بين السنوات ويعد أمراً مشروعاً .

٢ - متطلبات التخطيط الضريبي :
قبل أن يطبق الممول التخطيط الضريبي يجب أن يتأكد من أمرين :-

أ - هل القانون الضريبي يكفل

مشروعه وعوامل نجاح التخطيط الضريبي ؟

ب - هل الأنشطة المولدة للإيراد يسهل معها إجراء تخطيط ضريبي ؟

بعد ذلك يحتاج الممول وهو بصدد عملية التخطيط الضريبي إلى خبير ضرائب يساعد في عملية التخطيط ومن وجهة نظر الخبير الضريبي هناك متطلبات لعملية التخطيط الضريبي وخاصة على مستوى الشركات تتحدد في النقاط التالية :-

١ - التعرف على النقاط التي تمثل مشاكل ضريبية بالنسبة للممول .

ب - التخطيط لبدائل حل هذه المشاكل .

ج - تحديد طرق حل المشاكل الضريبية وتوجيه البدائل .

وتوصلت نتائج الدراسات إلى أن خبرة القائم بالتخطيط الضريبي تظهر في مرحلة التعرف على البدائل الضريبية وذلك من خلال الربط بين المعرفة لدى الخبير الضريبي وبين الإدارة الضريبية التي

يستخدمها في عملية التخطيط الضريبي .

وتوصلت بعض الدراسات أيضاً إلى أن البدائل الضريبية يمكن النظر إليها من خلال منظورين :-

المنظور الكمي :- من خلال تحديد العديد من خصائص البدائل الضريبية المحتملة .

المنظور النوعي :- من خلال تحديد الخصائص التي تحقق أكبر وفورات ضريبية للميل أو تحديد أصعب هذه البدائل في التحقيق .

ويجب أن يقوم الخبير الضريبي بالجمع بين المنظور الكمي والنوعي لتحقيق النجاح للتخطيط الضريبي أيضاً فإن التخطيط الضريبي الناجح يجب أن يتصف بالمرونة وأخذ ظروف الممول الحالية والمتوقعة في الاعتبار أيضاً يجب أن يتوقع إمكانية تغيير التشريعات الضريبية أو تعديلها حيث إن التخطيط الضريبي يغطي عدداً من السنوات وليس سنة واحدة .

وقد قام Michael B Squires et al بتقديم بعض الخصائص التي

من شأنها مساعدة الخبير الضريبي في عملية التخطيط وهي كما يلي :-

أ - وضوح النصوص القانونية بحيث لا تحمل الكلمات أكثر من معنى .

ب - أن تعطى المواد القانونية للممول الحق في ترتيب مسؤولياته الضريبية .

ج - أن يلتزم القانون الضريبي الفاحص بتحري الدقة عند فحص المستندات والمعاملات

د - التعامل بالمستندات الأصلية وخاصة في مراحل الطعن .

وهناك بعض الملامح التي يجب أن تتسم بها عملية التخطيط الضريبي :-

أ - عملية التخطيط الضريبي لا بد وأن تعد مقدماً ويحدد لها جدول زمني .

ب - يجب أن يكون الهدف الوحيد من هذه العملية هو التخطيط الضريبي وليس التهرب الضريبي .

ج - يجب أن تعد بقدر ملائم من المرونة حتى يضمن

لها الاستمرار .

د - يجب الأخذ في الاعتبار

تكاليف ومنافع التخطيط

الضريبي وقياس القيمة

المضافة بصفة مستمرة

لتقسيم أداء الخطط

وتحسينها باستمرار .

٣ - أهداف عملية التخطيط

الضريبي :

تعتمد عملية التخطيط

الضريبي أساساً على هيكل

المعاملات داخل المنشأة

لتحقيق واحد أو أكثر من

الأهداف التالية :-

أ - تظليل الدخل الخاضع للضريبة :

ويتم ذلك من خلال الاستفادة

من جميع الخصومات

الضريبية التي يمكن أن

تحصل عليها المنشأة

ولتحقيق ذلك يجب أن يكون

خبير الضرائب على علم تام

بأساليب والقواعد الخاصة

بالاستقطاعات ويجب عدم

المغالاة في نقل العبء

الضريبي إلى الفترات اللاحقة

حيث إن ذلك يعرض المنشأة

للمخاطر المستقبلية

ب - تظليل معدل الضريبة

الخاضع لها :

بالطبع ليس من السهل تخفيض معدل الضريبة ولكن توجد ممارسات عديدة يمكن أن تساعد في تخفيض معدل الضريبة ومنها :-

(١) تحويل الدخل من فئة دخلية ذات معدل مرتفع إلى فئة دخلية ذات معدل منخفض وذلك عن طريق تحويل بعض الاستثمارات إلى أحد الأقارب.

(٢) هيكله الاستثمارات والمعاملات بحيث تكون الموائد مصنفة على أنها أرباح رأسمالية وذلك لأن الأرباح الرأسمالية طويلة الأجل للأشخاص الذين يزاولون أنشطة غير تجارية لا تخضع للضريبة في بعض التشريعات وتخضع بأسعار منخفضة في تشريعات أخرى .

وبذلك نستطيع تخفيض معدل الضريبة أو جعل سعره الضريبي صفراً .

ج - السيطرة (التحكم) في الوقت الذي يجب دفع الضريبة خلاله : حيث إن تأجيل الضريبة أو

تسويتها يعتبر تخفيضاً لدين الضريبة يجب أن يسمى المخطط الضريبي دائماً لجعل دفع الضريبة في آخر وقت ممكن لدفعها .

ويعتبر البعض أن تأجيل الضريبة يضيف أعباء على الممول في المستقبل حيث إنه سيفرض عليه ضريبة أخرى في السنوات القادمة .

ولكن يرى مؤيدو تأجيل دين الضريبة هذا التأجيل يكون مفيداً في الحالات التالية :-

(١) في حالة تغير القوانين السائدة للضرائب ويكون هذا التفسير في صالح الممول .

(٢) في حالة تغير الظروف الاقتصادية ويؤثر ذلك بالسلب على الموقف المالي للممول وبالتالي لا يستطيع سداد ما عليه سابقاً ويكون غير خاضع للضريبة في السنوات القادمة .

(٣) في حالة تحسين مركزه المالي في المستقبل .

د - المطالبة بأي تقسيطات للضرائب :

وحالة تقسيط الضرائب تخفض من عبء الضريبة على

الممول لأنها تجعل الضريبة تدفع على أقساط متساوية خلال السنوات القادمة وبالتالي يخف عبء الضريبة ولا تجهد الممول في السنوات القادمة .

هـ - السيطرة على الوسائل المتعددة لتخفيض الضريبة:

حيث إنه بعد حدوث تجنب للضريبة يجب على الممول أن يحقق السيطرة والرقابة على الوسائل التي حقق من خلالها التجنب الضريبي حتى لا يتحمل الممول أضعاف ما تم تجنبه في الماضي .

و - تقادي المعوقات الشائعة للتخطيط الضريبي :

حيث إنه ليتم التخطيط بصورة سليمة يجب تحديد الدخل الكلي الذي سوف تحصل عليه في السنوات القادمة وذلك لأن معظم استراتيجيات التخطيط الضريبي تعمل على تخفيض الضريبة المستحقة الآن ولكن تزيد الضريبة المستحقة في السنوات القادمة مع تغير مستوى الدخل بنسبة أكبر .

سنوالى استكمال البحث في العدد القادم

الاقتصاد بما يساعد على إحكام السيطرة على المخاطبين بأحكام القانون ، وهنا يمكن توضيح أهم المشاكل التي تواجه الإدارة الضريبية والتي تتمثل في :-

● حصر المجتمع الضريبي حصراً شاملاً لتحصيل مستحقات الخزنة العامة على الوجه الأمثل والقضاء على التصرب الضريبي بالنسبة لضريبة المبيعات .

● حصر معاملات المجتمع الضريبي وحجم أعمالهم على وجه الدقة ، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

● تحصيل مستحقات الخزنة العامة للدولة على وجه الدقة .

ولأن العصر الحالي هو عصر التكنولوجيا والاتصالات الضخمة ، اقترح الباحث بضرورة الاستفادة من هذه النظم في إنشاء قواعد بيانات ضخمة يمكن من خلالها توفير البيانات اللازمة لإحكام السيطرة على المجتمع الضريبي وهي الأوراكل لقواعد البيانات لما تتميز به هذه القواعد من قدرات فائقة دون غيرها من حيث السعة والسرعة والسرية والأمان والقدرة على توفير البيانات

والتقارير المطلوبة للمساعدة في اتخاذ القرارات بشكل دقيق وفعال .

وأوضحت الدراسة على أنه يمكن من خلال المعلومات التي تتوافر من مصادر البيانات المختلفة وكيفية الاستفادة منها ، وتشغيلها ضمن البيانات التاريخية التي تكون موجودة بقواعد البيانات تجعل من السهل السيطرة على المجتمع الضريبي ولكن من خلال تفعيل لجميع المعلومات التي تتوافر إلى الجهاز الضريبي وعدم التمثل بالسرية في تبادل البيانات حيث إن هذا النظام يمكن من خلاله التخلص من قيود البيروقراطية وطول الوقت في التبادل الفعال للبيانات مع القدرة في الحفاظ على سرية ومن خلال هذا التفعيل للبيانات سوف يتوافر لدى كل شخص اليقين بأن المصلحة لديها من الجهاز الرقابي ما يمكنها من تحديد حجم أعمال ونشاط القدر الأكبر من المتعاملين داخل الاقتصاد وبالتالي فإن أي شخص سوف يفكر آلاف المرات قبل التهرب من سداد الضريبة المستحقة عليه لأنه على يقين بأنه عاجلاً أم آجلاً سوف تتمكن الإدارة الضريبية من التوصل إليه وتحصيل

مستحقات الخزنة العامة منه .

هذا بالإضافة إلى إمكانية ربط قواعد البيانات المقترح استخدامها "الأوراكل" بشبكة لتبادل البيانات والمعلومات مع المصالح الإيرادية الأخرى (مصلحة الضرائب العامة - مصلحة الجمارك - مصلحة الضرائب المقارية) سوف يساعد على آلية سريعة لتوافر البيانات الموجودة لدى أي من المصالح يمكن استخدامها في أعمال الإدارة الضريبية للمصالح الأخرى ، فيمكن من خلال توافر البيانات الموجودة لدى مصلحة الضرائب العامة عن طبيعة النشاط وحجم الأعمال للممولين يمكن استخدام هذه البيانات في أعمال العصر والفحص . وكذا عند توافر بيانات الرسائل الجمركية من مصلحة الجمارك من حيث كمية وسعر البضائع المستوردة يمكن استخدامها في إحكام أعمال الإدارة الضريبية للسيطرة على المجتمع الضريبي ، وتحصيل مستحقات الخزنة العامة .

وتناولت الدراسة مصادر البيانات الداخلية والخارجية في مصلحة الضرائب على المبيعات ، وكذا التعرف على دور النظام في التأثير على نظام العمل داخل

الإدارات الضريبية.

كما تناولت الدراسة دور الإطار المقترح في رفع كفاءة وفعالية الأداء الضريبي وإحكام السيطرة على المجتمع الضريبي من خلال التوضيح لأهم مصادر المعلومات التي يمكن استخدامها كمدخلات لقواعد بيانات الأوراكل حتى يتسنى استخدام مخرجات هذا النظام في تحقيق هدف الإدارة الضريبية في السيطرة والرقابة على المجتمع الضريبي .

كما أن النظام المقترح ليس فقط يساعد على تشغيل وتحليل البيانات ولكن يمكن استخدامه أيضاً في تفعيل دور العديد من الإدارات الضريبية ويمكنه عمل العديد من الإدارات بما يضمن الدقة والسرعة في أداء الأعمال لهذه الإدارات ويأقل تكاليف ممكنة هذا بالإضافة إلى أنه سوف يساعد في إعادة هيكلة العمل داخل العديد من الإدارات مثل "الفحص - الحصر - المكافأة - الدين " .

وبالنسبة لبيئة عمل النظام المقترح توضح الدراسة بأن مصلحة الضرائب على المبيعات هي بيئة صالحة لاستخدام نظام الأوراكل لقواعد البيانات من خلال

الربط الشبكي في الإطار المقترح حيث إن مصلحة الضرائب على المبيعات من المصالح الرائدة في مجال الميكة لأعمالها حيث إن جميع الأموريات على مستوى الجمهورية مميكة ومتصلة بالحاسب الآلي الرئيسي للمصلحة ، أما بالنسبة لتكلفة النظام فإنه يتوافق لدى مصلحة الضرائب على المبيعات أجهزة الحاسب الآلي التي يمكن استخدامها في أعمال الإدارة الضريبية في ظل استخدام نظام الربط الشبكي ، أي إن المصلحة لن تتحمل تكاليف أجهزة أو شبكات للعمل على النظام المقترح ولكن التكلفة التي تتحملها المصلحة فقط تكمن في شراء البرامج المقترحة والتدريب للعمل عليها وتوافر الهيكل الإداري للعمل في ظل هذا النظام أو دمجها ضمن الهيكل الموجود كإدارة مستقلة لنظم المعلومات وذلك لإمكانية الحفاظ على سرية البيانات ، وغيرها .

وباستخدام النظام المقترح في هذه الدراسة يمكن أن يراقب المجتمع الضريبي نفسه بنفسه فمبيعات مسجل أو غير مسجل هي مشتريات مسجل

أو غير مسجل آخر ، والخدمات التي تؤدي من مسجل هي مؤداة لشخص مسجل أو غير مسجل وبالتالي يمكن إحكام السيطرة والرقابة على جميع المخاطبين بأحكام القانون ويمكن مواجهة العديد من المشاكل الناتجة من عدم إحكام السيطرة على المجتمع الضريبي والتي منها :-

١ - عدم قدرة الجهاز الضريبي على حصر كافة المخاطبين بأحكام القانون المشتغلين في نفس النشاط يؤدي إلى وجود منافسة غير عادلة في غير صالح المسجلين الملزمين بالتسجيل بالمصلحة وتحصيل وتوريد الضريبة على نشاطهم ، حيث إن المسجلين تزداد قيمة السلعة أو الخدمة التي يقدمونها بمقدار قيمة الضريبة على هذه السلعة.

٢ - وجود سعرين لذات السلعة الواحدة حيث إن وجود مسجلين وغير مسجلين يشتغلوا بنفس السلعة يجعل وجود سعرين للسلعة أحدهما الأعلى وهو ما يشتغل به المسجل لأنه محمل بمقدار الضريبة ،

الأخر الأقل وهو لغير
المسجل الذى لا يحمل
السلمة بالضريبة .

٣ - عدم قدرة المسجلين
الملتزمين على خصم
الضريبة على مدخلاتهم
التي يضطرون لشراؤها من
غير مسجلين وبالتالي لا
يستطيعون الحصول على
فواتير ضريبية
لمشترياتهم تمكنهم من
الخصم مما يؤدي إلى
ازدواج أو تراكم الضريبة
لدى المسجلين وارتفاع

أسعار السلع لديهم نتيجة
عدم إمكانية الخصم
وبالتالى يتعرض لمنافسة
غير متكافئة وقد يؤدي إلى
خروجهم من السوق .
٤ - ضياع جزء كبير من حصيلة
الضرائب نتيجة عدم
الحصر الدقيق للمخاطبين
بأحكام القانون وعدم
التزامهم بالتسجيل وسداد
المستحقات الضريبية .
وتم التعرض في هذه الدراسة
إلى بعض أساليب الإدارة
الضريبية لمواجهة هذه

المشاكل والتي منها :-
- إنشاء المركز الضريبي
الجمركي النموذجي .
- تشكيل لجان للتسيق بين
المصالح .
- إنشاء إدارة للحصر
المركزي بمصلحة الضرائب
على المبيعات .
وعلى الرغم من الأساليب التي
اتبعتها الإدارة الضريبية
لمواجهة المشاكل الخاصة
بنقص المعلومات التي يمكن
من خلالها إحكام السيطرة على
المجتمع الضريبي إلا إنها لم
تستطع حل مثل هذه المشاكل .



وزارة الاستثمار - الشركة القابضة للتجارة شركة بيع المصنوعات المصرية

أقوى تخفيضات الموسم

تخفيضات تصل ٧٠% بجميع الأقسام .
الأناقة والذوق لكل أفراد الأسرة .
فرص للبيوت العصرية وكل عروسين .



بيع المصنوعات المصرية... عطاء لا يتوقف

تقييم مدى استخدام نظم المعلومات الاستراتيجية فى اتخاذ القرارات الإدارية

« دراسة تحليلية بالتطبيق على قطاع الصناعات الدوائية » *

دكتور/ أحمد ممدود أحمد **

مكونات - متطلبات) ، ووظائف نظام
المعلومات الاستراتيجية ، ومدى مساهمة
نظام المعلومات الاستراتيجية فى اتخاذ
قرارات استراتيجية فعالة ، كذلك تحليل
العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة ،
والوسيلة ، والتابعة .

□ مقاييس ومتغيرات البحث :

تم قياس آراء القيادات الإدارية العليا
المشاركة فى اتخاذ القرارات الاستراتيجية من
خلال قائمة استبيان Questionnaire تحتوى على
مجموعة أسئلة تهدف إلى توصيف واقع
استخدام نظم المعلومات فى القطاع موضع
الدراسة ، والتعرف على آرائهم بشأن مدى
مساهمة نظم المعلومات الاستراتيجية فى
اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة .

وتتضمن قائمة الاستبيان مجموعة من
المبارات وصلت إلى نحو ١٢٨ عبارة ، يقيس كل
منها بعداً من أبعاد الدراسة ، ولكل عبارة خمس
إجابات بديلة ، وذلك وفقاً لدرجة معيارية يمكن
من خلالها الحكم على مدى إيجابية أو سلبية

استئمالاً لما سبق نشره فى العدد السابق

□ منهج البحث :

١ - المنهج الوصفى :

استخدم الباحث المنهج الوصفى لتوصيف
واقع الحال بالنسبة لمدى قدرة نظم
المعلومات الحالية المطبقة فى القطاع
موضع البحث فى اتخاذ قرارات
استراتيجية فعالة من حيث مقومات
(خصائص ، مكونات ، متطلبات) ووظائف
نظام المعلومات العالى بالشركات موضع
الدراسة ، وكذلك درجة مساهمة نظام
المعلومات العالى بالشركات موضع
الدراسة فى اتخاذ قرارات استراتيجية
فعالة .

٢ - المنهج التحليلي :

استخدم الباحث المنهج التحليلي لتحليل
آراء القيادات الإدارية بشأن مدى قدرة
نظم المعلومات الاستراتيجية فى اتخاذ
قرارات استراتيجية فعالة من تحليل آراء
القيادات بشأن مقومات (خصائص -

كل بعد من أبعاد الدراسة ، ولذلك سوف يستخدم هذا المقياس للمقارنة بين متوسط الدرجات التي يحصل عليها كل بعد من أبعاد الدراسة من واقع إجابات مفردات مجتمع الدراسة بالدرجة المعيارية وهي (٣ درجات) .

□ مجتمع البحث :

يتكون مجتمع البحث من جميع المفردات أو الوحدات التي تتوافر فيها الخاصية موضع البحث ، وبالتالي فإن مجتمع البحث هنا يتمثل في القيادات الإدارية العليا في كل من الشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، والشركات الصناعية التابعة لها ، وشركة جلاكسو / سيمتكلاين - باعتبارها الشركة المقارن بها - كما على النحو التالي :

- ١ - أعضاء مجلس الإدارة بالشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .
- ٢ - أعضاء مجالس إدارة بالشركات الصناعية التابعة للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .
- ٣ - أعضاء مجلس الإدارة بشركة جلاكسو / سيمتكلاين .

- ٤ - رؤساء القطاعات بالشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .
- ٥ - رؤساء القطاعات بالشركات الصناعية التابعة للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .
- ٦ - رؤساء القطاعات بشركة جلاكسو / سيمتكلاين .

٧ - مديرو العموم بالشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .

٨ - مديرو العموم بالشركات الصناعية التابعة للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية .

٩ - مديرو العموم بشركة جلاكسو / سيمتكلاين .

□ حدود البحث :

- اقتصر البحث على اتخاذ القرارات الاستراتيجية ولم يتعرض لبقية القرارات الإدارية إلا بما يخدم أهداف الدراسة .

- اقتصر الباحث على القيادات الإدارية العليا فقط باعتبارها صاحبة القرار من ناحية ، ولدورها في إمكانية تطبيق هذه النظم عند اتخاذ قرارات استراتيجية .

- لم يتعرض البحث لدراسة النواحي التقنية والفنية وعمليات التصميم المتعلقة باستخدام نظم المعلومات الاستراتيجية إلا بالقدر الذي يخدم أهداف البحث .

- اقتصر مجتمع البحث في الدراسة الميدانية على القيادات الإدارية العليا (أعضاء مجلس الإدارة - رؤساء القطاعات - مديري العموم) في كل من الشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، والشركات الصناعية التابعة لها ، كما اقتصر على شركة الصناعات الكيماوية المتطورة "جلاكسو/سيمتكلاين" باعتبارها نموذجاً يمكن المقارنة من خلاله Control Sample باعتبارها إحدى شركات الاستثمار الأجنبي

□ خطة البحث :

- ١ - الفصل الأول : الإطار العام للبحث .
- ٢ - الفصل الثاني : المتغيرات البيئية المعاصرة وأثرها في تطوير نظم المعلومات بقطاع الصناعات الدوائية في مصر .
المبحث الأول : المتغيرات البيئية المعاصرة وأثرها على قطاع الصناعات الدوائية .
- المبحث الثاني : دور نظم المعلومات في قطاع الصناعات الدوائية .
- المبحث الثالث : أهمية تطور نظم المعلومات بقطاع الصناعات الدوائية لدعم الميزة التنافسية في ظل المتغيرات البيئية المعاصرة .
- ٣ - الفصل الثالث : الإطار الفكري لنظم المعلومات الاستراتيجية ودورها في دعم الميزة التنافسية لمنشآت الأعمال .
المبحث الأول : تحليل الإطار الفكري لمقومات نظام المعلومات الاستراتيجي .
- المبحث الثاني : دور نظم المعلومات الاستراتيجية في دعم الميزة والاستراتيجيات التنافسية لمنشآت الأعمال
- ٤ - الفصل الرابع : دور نظم المعلومات الاستراتيجية في دعم مراحل صناعة القرار الاستراتيجي .
المبحث الأول : أساسيات ومراحل صناعة القرارات الاستراتيجية .
- المبحث الثاني : دراسة و تحليل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية ودور نظم المعلومات الاستراتيجية فيها .
- ٥ - الفصل الخامس : تصميم وتحليل نتائج الدراسة الميدانية .
المبحث الأول : تصميم الدراسة الميدانية .

التي تطبق نظام المعلومات الاستراتيجية .

□ أساليب تحليل البيانات :

باستخدام الحاسب الآلي تم إدخال وتشغيل بيانات البحث بواسطة البرنامج الإحصائي المعروف بـ (SPSS) أى (SPSS for Windows Release XP) وفى سبيل تحليل بيانات البحث استخدم الباحث الأسلوبين التحليليين التاليين :-

- أسلوب التحليل الوصفي الإحصائي :

حيث إن البيانات التي تم جمعها هي بيانات وصفية ، فإن أفضل أساليب التحليل والمعالجة الإحصائية لتلك البيانات - بقصد اختيار مدى صحة فروض البحث ، أى بقصد الاستدلال الإحصائي - هي الأساليب الإحصائية الوصفية ، وفى هذا الصدد استخدمت الأساليب التالية :-

- أسلوب معامل ألفا كرونباخ

Alpha Cronbach Coefficient

- أسلوب التحليل الهيكلي Structure Analysis
- أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis
- اختبار مان - ويتنى اللامعلمي

Whitney Test - Mann

- اختبار ويلكوكسن اللامعلمي Wilcoxon Test
- أسلوب التحليل والاستنتاج المنطقي :

حيث لم يكتف الباحث عند تحليله للبيانات بالأساليب الإحصائية وإنما قام بعد دراستها بتفسيرها واستخلاص النتائج منها بأسلوب منطقي بحث .

البحث الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية .

٦ - الفصل السادس : نتائج البحث ودلالاته

التطبيقية والبحثية

- الدلالات التطبيقية : توصيات البحث .

- الدلالات البحثية : بحث مستقبلية .

□ النتائج والتوصيات :

□ نتائج البحث الميدانية :

من تحليل الدراسة الميدانية يمكن التوصل إلى نتيجة عامة مؤداها ، أن هناك قصوراً كبيراً في استخدام نظم المعلومات الاستراتيجية بقطاع الصناعات الدوائية العام في مصر ، والمتمثل في الشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية ، والشركات الصناعية التسع التابعة لها مقارنة بشركة جلاكسو/سميثكلين ، كذلك يمكن القول إن نظم المعلومات الاستراتيجي يمكنه المساهمة في اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر فعالية من نظم المعلومات التقليدية ، حيث يمكن لنظام المعلومات الاستراتيجي اتخاذ قرارات استراتيجية تحقق ميزة تنافسية للشركات .

- نتائج مساهمة نظام المعلومات الحالي المطبق بالشركات موضع الدراسة في اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة :

- أيدت نتائج الدراسة الميدانية وجود اختلاف معنوي بين مقومات نظام المعلومات الحالي المطبق في قطاع الصناعات الدوائية العام متمثلة في الشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية ، والشركات التسع

الصناعية التابعة لها ، ومقومات نظام المعلومات الاستراتيجي اللازم لاتخاذ قرارات استراتيجية فعالة والمطبق بشركة جلاكسو/سميثكلين .

- أيدت نتائج الدراسة الميدانية وجود اختلاف معنوي بين وظائف نظام المعلومات الحالي المطبق بالشركة القابضة ووظائف نظام المعلومات الاستراتيجي المطبق بشركة جلاكسو/سميثكلين .

- أيدت نتائج الدراسة الميدانية وجود اختلاف معنوي بين اهتمام نظام المعلومات الحالي المتوافر بالشركة القابضة بمراحل إعداد القرار الاستراتيجي واهتمام نظام المعلومات الاستراتيجي المطبق بشركة جلاكسو/سميثكلين بمراحل إعداد القرار الاستراتيجي .

- أيدت نتائج الدراسة الميدانية وجود اختلاف معنوي بين مساهمة نظام المعلومات الحالي والمطبق بالشركة القابضة ومساهمة نظام المعلومات الاستراتيجي والمطبق بشركة جلاكسو/سميثكلين نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتي تعبر عن فعالية القرارات الاستراتيجية .

- نتائج الاختلافات المتطرفة بنظام المعلومات الاستراتيجي للمرغوب بالشركات موضع الدراسة ، ومدى مساهمته في اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة :

- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود

، مكونات نظام المعلومات الاستراتيجي ،
متطلبات نظام المعلومات الاستراتيجي ،
وظائف نظام المعلومات الاستراتيجي ،
مراحل اتخاذ القرار الاستراتيجي (وعلاقتهم بفعالية القرار الاستراتيجي إلى
النتائج التالية :

– إن المتغيرات محل الدراسة تقسم ٢٧٪ من
التباين في آراء القيادات العليا بكل من شركة
جلاكسو / سميتكلاين والشركة القابضة
وبالتالي فإن ٦٢ ٪ من التباين في آراء تلك
القيادات يرجع لمتغيرات أخرى لم تتطرق لها
الدراسة بالوضع والتحليل .

– ثبوت صحة أغلب فرضيات البحث المتعلقة
بمدى مساهمة نظام المعلومات الاستراتيجي
في اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة، حيث
وصلت أغلب مستوى الدلالات إلى أقل من
(٠,٠٥) مما يدل على معنوية قيم معلمة
المسار المتعلقة بأغلب العلاقات المقترحة
في النموذج المقدم من الباحث ، وهو ما
يثبت صدق وصلاحيّة النموذج المقترح في
كل من تحديد طبيعة هذه العلاقات من حيث
إنجاحها وقوتها ، وتفسير العلاقات بين
متغيرات الدراسة .

– أيدت نتائج الدراسة الميدانية أغلب العلاقات
المقترحة في نموذج الدراسة ، وهذا ما
يتضح من النتائج التالية :

● أيدت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة
بالتحليل الهيكلي وجود علاقة طردية قوية

اختلاف معنوي بين الشركة القابضة وشركة
جلاكسو بشأن مدى قدرة نظام المعلومات
الاستراتيجي المتوقع في تحقيق فعالية
القرارات الاستراتيجية .

– نتائج الاختلافات المتعلقة بنظام المعلومات
الحالي ونظام المعلومات الاستراتيجي
المرغوب بالفرقات موضع الدراسة ، ومدى
مساهمته في اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة :

– أسفرت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة
بالاختلاف في آراء القيادات العليا بشركة
جلاكسو . سميتكلاين بشأن الاختلاف بين
نظام المعلومات الحالي والمطبق بالشركة
ونظام المعلومات الاستراتيجي المرغوب
واللازم لفعالية القرارات الاستراتيجية عن
عدم وجود اختلاف معنوي بين كلا النظامين
الحالي والمرغوب .

– أسفرت نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة
بالاختلاف في آراء القيادات العليا بالشركة
القابضة بشأن الاختلافات بين نظام
المعلومات الحالي والمطبق بالشركة ونظام
المعلومات الاستراتيجي المرغوب اللازم
لاتخاذ قرارات استراتيجية فعالة إلى وجود
اختلاف معنوي بين كلا النظامين الحالي
والاستراتيجي المرغوب .

□ نتائج التحليل الهيكلي لنموذج الدراسة :

خلص الباحث من نتائج التحليل الهيكلي
للعلاقات بين متغيرات الدراسة ، والتي اشتملت
على (خصائص نظام المعلومات الاستراتيجي

القرارات الاستراتيجية .

□ الدلائل الخطيئة « توصيات البحث » :

استناداً على النتائج السابقة التي تم استخلاصها من تحليل الدراسة الميدانية ، يمكن أن يقدم البحث الحالي عدداً من الاقتراحات التطبيقية التي تهم الممارسين في الواقع العملي باعتبارها محاولة من الباحث في تفعيل دور نظم المعلومات الاستراتيجية في اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة .

وسوف يتم تناول هذه الاقتراحات في شكل توصيات طبقاً لأهم النتائج المستخلصة من الدراسة كما على النحو التالي :

□ توصيات خاصة :

- يجب على القيادات العليا بالشركة القابضة التعرف على أسباب ضعف بعض خصائص نظام المعلومات الحالي مقارنة بقوة خصائص نظام المعلومات الاستراتيجي والمطبق بشركة جلاكسو/سميتكلاين مثل تلك الخصائص المتعلقة باحتواء النظام على معلومات وصفية ونقل الحقائق وعرضها دون تشويه ودقة المعلومات ، والتوقيت المناسب لها والتكامل في المعلومات المقدمة .

- يجب أن تعطى الإدارة العليا بالشركة القابضة اهتماماً أكبر لمكونات نظام معلومات يمكنه أن يساهم في توفير ما تحتاجه من معلومات مستقبلية ، وأن يتوافر في هذا النظام أو يتكامل معه نظام خبرة حيث يمثل ذلك ضعفاً في نظام المعلومات

ذات دلالة معنوية بين مقومات نظام المعلومات الاستراتيجي وفعالية القرارات الاستراتيجية ، وذلك فيما يتعلق بالعلاقة المباشرة ، أما فيما يتعلق بالعلاقة غير المباشرة ، فقد أيدت نتائج الدراسة الميدانية البعض في حين لم تؤيد البعض الآخر .

● أيدت نتائج الدراسة الميدانية المستخرجة من نتائج اختبار التحليل الهيكلي ، ومعامل ارتباط كرامير اللامعلمي وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة معنوية بين وظائف نظام المعلومات الاستراتيجي وفعالية القرارات الاستراتيجية ، وذلك على مستوى العلاقة المباشرة .

● لم تؤيد نتائج الدراسة الميدانية المستخرجة من نتائج التحليل الهيكلي ، ومعامل ارتباط كرامير اللامعلمي وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة معنوية بين مراحل اتخاذ القرار الاستراتيجي وفعالية القرارات الاستراتيجية وذلك على مستوى العلاقة المباشرة .

● أيدت نتائج الدراسة الميدانية المستخرجة من التحليل الهيكلي وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة معنوية بين مقومات نظام المعلومات الاستراتيجي ووظائف نظام المعلومات الاستراتيجي .

● أيدت نتائج الدراسة الميدانية المستخرجة من التحليل الهيكلي وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة معنوية بين وظائف نظام المعلومات الاستراتيجي ودعم مراحل اتخاذ

الحالى بالشركة .

- ينبغى أن تعطى الإدارة العليا بالشركة القابضة اهتماماً ملموساً نحو متطلبات نظام المعلومات الاستراتيجى ، حيث يوجد ضعف كبير فى درجة الاهتمام بمثل هذه المتطلبات داخل نظام المعلومات الحالى المطبق بالشركة .

- يجب أن تسعى الإدارة العليا بالشركة القابضة نحو التعرف على أسباب عدم قيام وظائف نظام المعلومات الحالى المطبق بالشركة فى اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة بنفس درجة قيام وظائف نظام المعلومات الاستراتيجى والمطبق بشركة جلاكسو / سميثكلين .

- يلزم على الإدارة العليا بالشركة القابضة دراسة وتحليل أسباب ضعف اهتمام نظام المعلومات الحالى المطبق بتحليل بعض المتغيرات البيئية الهامة التى تؤثر عند اتخاذ قرارات استراتيجية مثل المعلومات المتعلقة بنماذج رد فعل المنافسين على تصرفات الشركات ، والمعلومات المتعلقة بنواحى القوة والضعف لدى المنافسين ، وكذلك المعلومات المتعلقة بأهداف المنافسين ، واستراتيجياتهم وخططهم .

- ضرورة سعى الإدارة العليا بالشركة القابضة نحو تفعيل نظام المعلومات الحالى بشأن العديد من اعتبارات صياغة القرار الاستراتيجى والتى يضعف الاهتمام بها فى

ظل نظام المعلومات الحالى ، مثل تحليل المعلومات المتعلقة بكل من مواجهة التهديدات ، واستغلال الفرص البيئية .

- يجب على الإدارة العليا بالشركة القابضة الاهتمام بوضع العديد من اعتبارات تنفيذ القرار الاستراتيجى داخل نظام المعلومات المطبق للسماح باتخاذ قرارات استراتيجية أكثر فعالية مثل الاعتبارات المتعلقة بالاستراتيجيات والسياسات المختلفة للشركة .

- من الضرورى أن تضع الإدارة العليا بالشركة القابضة محل اهتمامها اعتبارات رقابة وتقييم القرار الاستراتيجى داخل نظام المعلومات المطبق ، حيث يوجد ضعف فى اهتمام نظام المعلومات الحالى بالعديد من هذه الاعتبارات مثل تلك المتعلقة برقابة الأحداث غير المتوقعة ، وتأثير التغيرات البيئية الجديدة على القرار الاستراتيجى ، ورقابة الأعمال التى تقوم بها الإدارة لتنفيذ القرار الاستراتيجى .

- ينبغى على الإدارة العليا بالشركة القابضة وضع خطة استراتيجية متكاملة لتطوير نظام المعلومات الحالى المطبق بها وتحويله إلى نظام معلومات استراتيجى يمكنها من اتخاذ قرارات استراتيجية فعالة تحقق لها ميزة تنافسية فى الأسواق المحلية والعالمية - ينبغى على الإدارة العليا بالشركة القابضة إجراء بحوث مقارنة بصفة مستمرة بينها

وبين الشركات التي تطبق نظم معلومات استراتيجية مثل شركة جلاكسو / سميتكلين للوقوف - وبصفة مستمرة - على أوجه الفروق مما يساعد في عمليات التحسين المعتمد في نظام المعلومات .

□ **توصيات عامة :**

- يتعين على الإدارة العليا بالشركات المصرية - خصوصاً الصناعية - الاستفادة من الإمكانيات المادية المتوافرة لديها من حاسبات وشبكات وأفراد مؤهلين في دعم وتوفير نظام معلومات استراتيجي قادر على تحليل البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات استراتيجية فعالة .

- ينبغي على الإدارة العليا بالشركات المصرية - خصوصاً الصناعية - وفي ظل التغيرات العالمية المعاصرة والمستجدة يوماً بعد يوم ، وضع خطة استراتيجية متكاملة لتطوير نظم المعلومات بها حتى يمكنها المنافسة أو المحافظة على مركزها التنافسي الحالي .

- ينبغي على الجامعات المصرية ، والمعاهد العليا التفكير ملياً في وضع منهج علمي لنظم المعلومات الاستراتيجية يمكن الاستفادة منه على مستويين ، يتعلق الأول منه بالاستفادة على المستوى الذاتي ، بحيث يمكنها مجابهة المنافسة في مجال التعليم أمام الجامعات الأجنبية كالجامة الأمريكية والفرنسية والألمانية كذلك إدخال هذا المنهج ضمن المقررات الدراسية المقررة ، وتشجيع الطلاب على التخصص في هذا النوع من نظم المعلومات .

- ينبغي على الإدارة العليا بالشركات المصرية تشجيع الأبحاث والدراسات المتعلقة بتطوير نظم المعلومات الحالية بها ، وتطوير محفظة تطبيقات النظم بها ، ومقارنتها بصفة مستمرة بالشركات الرائدة في المجال بما يسمح لها بملاحقة التغيرات المستمرة في مجال تطوير نظم المعلومات .

□ **الدلائل البحثية « بحوث مستقبلية » :**

- يمكن أن يمثل البحث الحالي محوراً لدراسات وبحوث مستقبلية تساعد على تفعيل صنع القرار الاستراتيجي من خلال نظم المعلومات الاستراتيجية ، ومن البحوث المقترحة في هذا الشأن ما يلي :

- إجراء مزيد من الدراسات والبحوث لتقييم مدى استخدام نظم المعلومات الاستراتيجية في قطاع الخدمات .
- استخدام نظم المعلومات الاستراتيجية في قطاعات صناعة مختلفة .
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث بشأن تحليل العديد من العلاقات والمتغيرات الأخرى المؤثرة في قدرة مساهمة نظم المعلومات الاستراتيجية على اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر فعالية .
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة باستخدام نظم المعلومات كأداة تنافسية في المنشآت .
- إجراء المزيد من دراسات المقارنة بين الشركات - خصوصاً العاملة في نفس المجال - لدراسة وتحليل أوجه الاختلاف والتشابه في نظم معلوماتها للمساهمة في خلق أو المحافظة على الميزة التنافسية .



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وتلك الحقيقية يؤكدما حجم ونوعية إنتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه إنتاجها من هذه الغزل في أسواق العالم شرقاً وغرباً .
- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السميكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .

- قطن ١٠٠ %

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O . E) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / فسكوز .

- من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .

- خيوط الشاتوهات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتي :

• غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ مترى إلى ٥٠ نورمال وهى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الموهى .

• غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتنجز أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزل المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبى - وبنافى دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة

الأمريكية - كندا - اليابان - تايوان - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم برقسياً ، شيبنتكس ،

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٢٠٠ (٠٤٨)

المكاتب : - الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣٦

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100



الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس

يقدم إبداعات شركاتها التابعة

لموسم الشتاء

المنسوجات المتميزة بأنواعها

الملابس الجاهزة والتريكو

الملابس الداخلية من القطن

المصري المتميز

البويات بأنواعها

أطقم الملابس والكوشرات

البطاطين

اننا جها بعنى

الجودة

الأولى

السعر المناسب

تباع

لدى القطاعين العام والخاص

للإستعلام: ٧ ش الطاهر - عابدين مبنى الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج للملابس

خلف بنك مصر - محمد فريد ت: ٣٩٠٦٩٤٢ فاكس: ٣٩٠٣٣٣٥